الـمــلاحــق

الموقع الجغرافى للسودان ودول الجوار

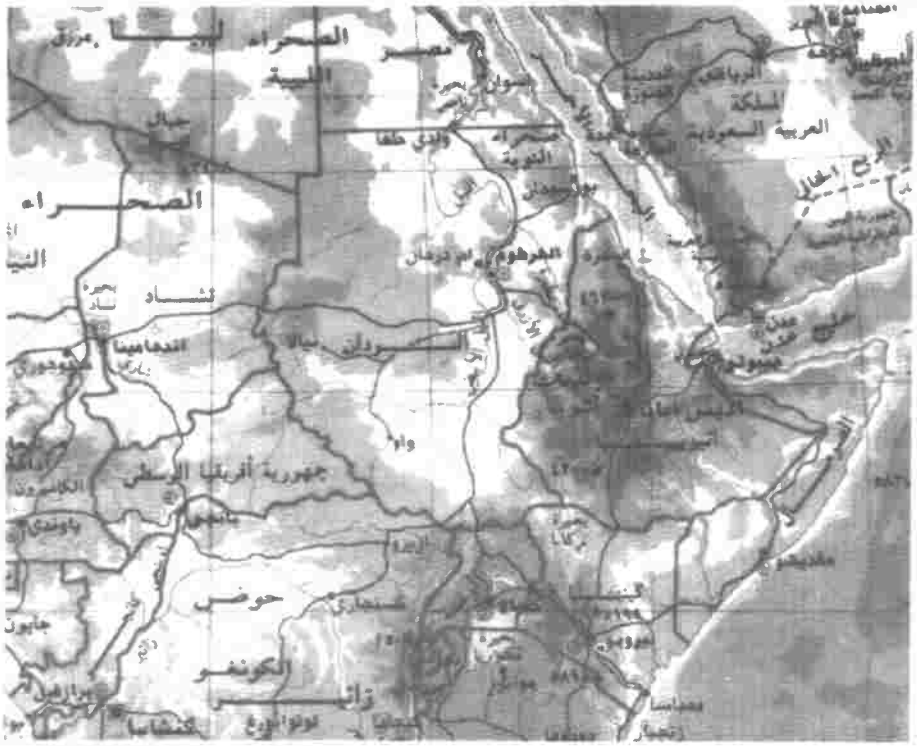

استراحة المحارب

البندقية بدلاً من الفأس

التمرد

الحرب لم ترحم حتى الثروة الحيوانية

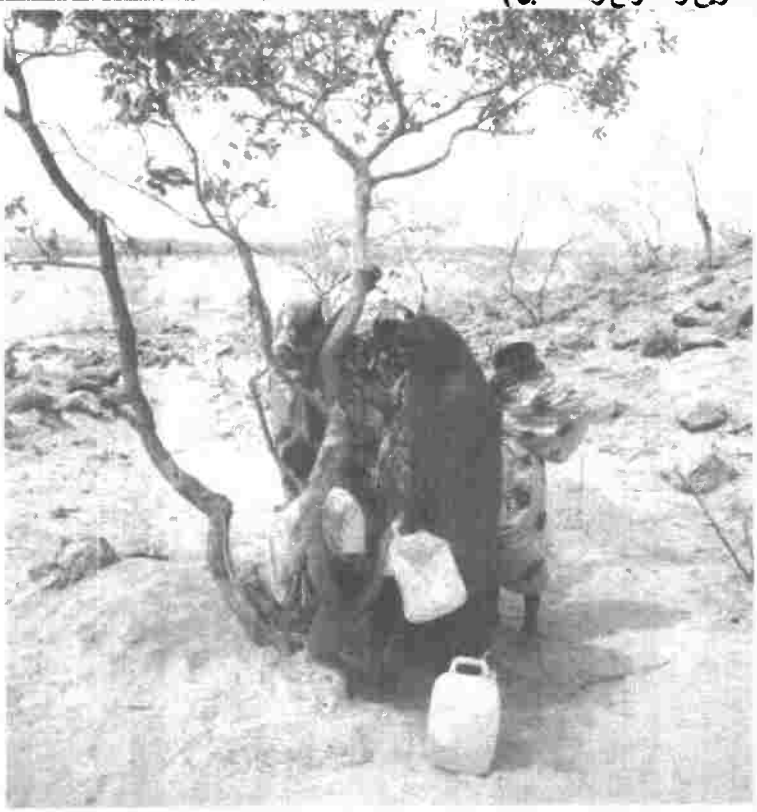

الحصول على المياه من شجر التليدى

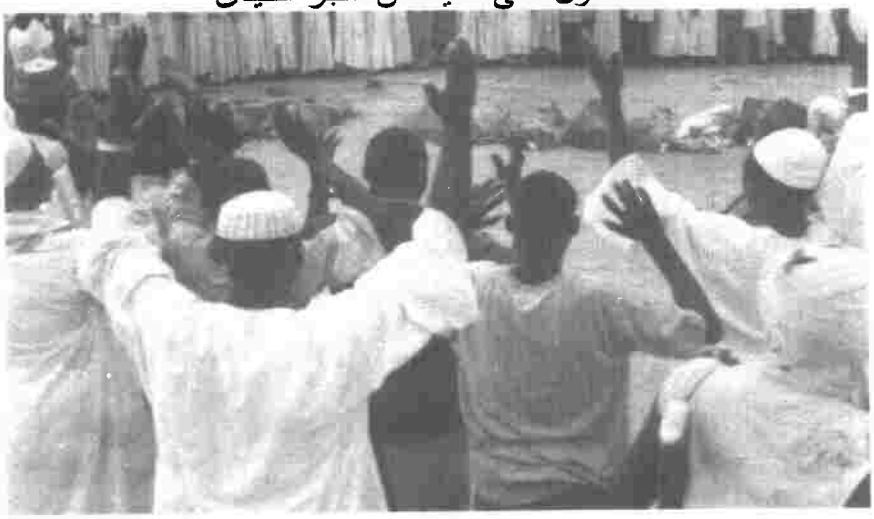

الدعاء بالرحمة للأموات

المأساة

المأساة على الوجوه

المتمردون

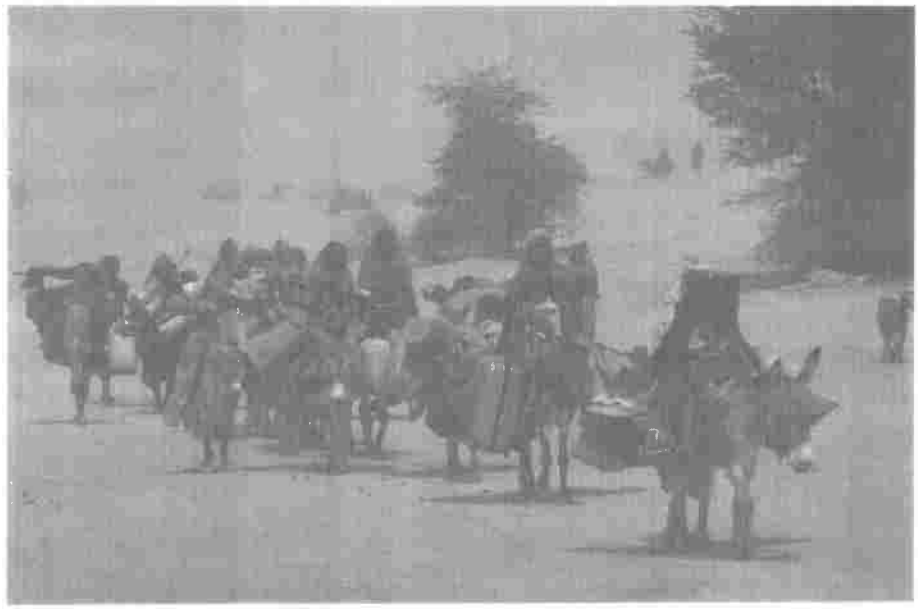

الهروب إلى الصحراء

إلى أين المصير ؟

أوقات طويلة

بعثة الأمم المتحدة

بعض المسئولين السودانيين وأهالى دارفور

تهدىء من رَوْع طفلها

رحلة العذاب

جيش تحرير السودان

دار خاوية على عروشها

سوق فى دارفور

طفولة معذبة

عبور الصحراء

قوات الاتحاد الأفريقى

قادة التمرد

قوات الاتحاد الأفريقى مع المتمردين وبعثة الأمم المتحدة

كهل فى معسكر اللاجئين

لم ترحمها الصراعات فى دارفور

متمردة دارفور

متى نعود للمنزل ؟

مخيمات اللاجئين

من يعيد الأمن له ؟

منازل تحطمت

منزل متهدم

جندى من الاتحاد الإفريقى

نساء فى معسكر اللاجئين

نساء محاربات من جيش التحرير الشعبى

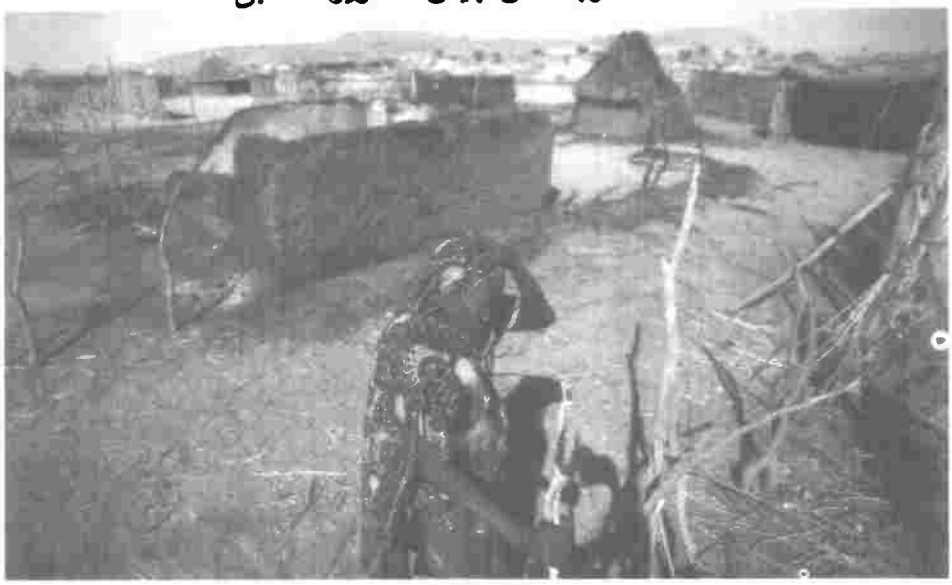

هذا ما تبقى

وتستمر الحياة

بسم الله الرحمن الرحيم
حركة العدل والمساواة السودانية
خلفية عن السودان أرضه وشعوبه وثقافاته

السودان أكبر البلدان الإفريقية مساحة حيث يمتد على مليون ميل مربع أى ما يقارب ٨٪ من مساحة القارة الإفريقية و٢٪ من مساحة اليابسة من كوكبنا الأرضى. ومثلما يمتاز السودان ببعد مكانى شاسع يتمتع بعمق زمانى فريد ، تمتد نشاطات الإنسان فى أرض السودان لأزمان سحيقة ترجع لمئات الآلاف من السنين. تخبرنا الأبحاث الأثرية والتاريخية أن آخر الموجات الحضارية القديمة التى انبعثت من أرض السودان وشاعت للبشرية هى الحضارة النوبية أو الكوشية التى امتدت لأكثر من خمسة آلاف سنة ،التى تبعتها سلسلة من سلطنات وممالك وكونفدراليات قومية وقبلية بدءًا من الممالك المسيحية فى الشمال والوسط ومرورًا بالممالك الإسلامية فى العصر الفونجى فى سنار وكونفدراليات ممالك دافور وجبال النوبة وممالك الشلك والزاندى ، وكثير من التجارب الاجتماعية السياسية فى مختلف بقاع السودان يصعب حصرها فى هذه العجالة.

إن التقاء البعدين الجغرافى الشاسع والزمنى السحيق أعطى السودان غنى فريدًا فى تباين بيئاته وتنوع إنسانه وثقافاته ولغاته الكثيرة.

طبقًا للإحصاء السكانى القومى الذى أجرى فى عام ١٩٥٦ يوجد فى السودان حوالى ٥٧٠ مجموعة ثقافية وما يقارب ١١٩ لغة ، إن السودان يشكل حقيقة أفريقيا مصغرة كما يصفه الباحثون.

منذ فجر ما يسمى بالاستقلال من الاستعمار الإنجليزى عام ١٩٥٦ يعيش السودان صراعًا مستمرًا وحروبًا أهلية دامية راحت ضحيتها ملايين الأنفس وحرق آلاف القرى

والغرق وتدمير شامل للبيئة وتقتيل بكميات هائلة للإنسان. وقد دفعت هذه الحروب والصراعات الدامية إلى نزوح الملايين من الريف إلى مدن عشوائية حول المدن ولجوء ملايين أخرى إلى الدول المجاورة فى معسكرات للاجئين. وللوقوف على جذور المشكلة والغوص فى أعماق المسألة السودانية التى أرقت الضمير الإنسانى فى جميع أرجاء المعمورة ولتلمس جذور الأدواء التى صاحبت السودان منذ خمسة عقود متتالية لابد من نظرة فاحصة للمشكلة السودانية فى سياقها التاريخى و بأبعادها السياسية والاقتصادية والثقافية الاجتماعية التى نجمت عن السياسات التى اتبعت منذ استهلال الحكم الوطنى.

جذور المشكلة السودانية الراهنة

يتشكل السودان تاريخيًا من ستة أقاليم كبيرة وهى :

الإقليم الشرقى ، والإقليم الوسط ، وإقليم كردفان ، و الإقليم الجنوبى، والإقليم الشمالى و إقليم دارفور. وسابع الأقاليم هى العاصمة القومية التى نعتبرها ملتقى جامعًا لمكونات الأقاليم السودانية الست.

إن جذور المشكلة الراهنة فى السودان فى أساسها سياسية اقتصادية وثقافية شاملة نبعت عنها قضايا اجتماعية ونزاعات عرقية وليست كما يحاول بعض السياسيين وصفها بنظرة تتسم ببعد أحادى باعتبارها مجرد صراعات عرقية أو قبلية أو نزاعات دينية فقط، بقصد التمويه والهروب من مواجهة الواقع السياسى المرير . وقد بلغ مراوغة الساسة فى إخفاء الحقائق السياسية حدًا قال أحدهم ذات مرة إن أساس الصراع الذى يدور فى أحد الأقاليم الطرفية مبعثه "سرقة جمل!!". إن مكمن الأدواء التى أصابت السودان منذ الاستقلال سياسى فى صميمه و نابع من أزمة مستديمة فى أسلوب الحكم(مركزى قابض) وغياب الإرادة السياسية للفئات الحاكمة للالتزام بأى اتفاق أو عقد سياسى ينظم العلاقة بين الأقاليم المختلفة والمركز بالتراضى والمشاركة الحقيقية والفاعلة فى التخطيط

وصناعة القرار واتخاذه. وأبسط مثال لاختلال موازين وغياب الأسس العادلة فى قسمة السلطة والثروة بين أقاليم السودان المختلفة ومكوناتها السكانية والثقافية واللغوية المتباينة ما تم عقب مغادرة المستعمر مباشرة . عندما هم المستعمر بمغادرة السودان عام ١٩٥٥ترك حوالى ٨٠٠ وظيفة مفتاحية فى إدارة البلاد ليتم سودنتها وكان نصيب إقليم واحد ألا وهو الإقليم الشمالى ٧٨٨ وظيفة مفتاحية فى إدارة البلاد فيما كان نصيب الأقاليم الأخرى ١٢ وظيفة فقط ومن هنا بدأت توالد ظاهرة التهميش التى زرعت عدم الثقة بين المركز والأقاليم الطرفية وعززت الشكوك القديمة التى دغدغت فى أذهان الكثيرين ذكريات مريرة متعلقة بتجارة الرق التى قام بها بعض المغامرين من الشمال النيلى قديمًا ودفع إلى تفجر المشاعر الثائرة ضد المركز منذ وقت مبكر فى جنوب السودان و من مدينة توريت.

إن السياسات الظالمة التى اتبعت أثناء الحكم الوطنى أعطت لأبناء الأقاليم التى همشت فى القسمة الأولى تلك القسمة الضيزى شعورًا بأن ما يسمى بالاستقلال كان مجرد استنساخ وإعادة إنتاج المستعمر بشكل وطنى شائه وبأساليب أكثر تخلفًا فى إدارة البلاد.

إن النخبة التى حكمت البلاد منذ ما يسمى بالاستقلال سواء العسكرية منها أو المدنية قد فشلت فى إدارة البلاد لعدم امتلاكها للرؤية الواضحة للحكم الراشد وحبها الطفولى احتكارها للسلطة والثروة فى يد فئة بعينها ،كما أنها افتقدت الخيال فى إدارة التنوع حيث اتبعت سياسات إقصائية و رفضت الاعتراف بالواقع السودانى المركَّب والمتشعب فى تنوعه الثر والفريد. وللتمويه من أجل استدامة الهيمنة والسيطرة تدثرت الفئات الحاكمة بشعارات تفتقد البرامج والرؤى باسم الوطنية حينًا والإسلاموية والعروبة أحيانًا أخرى ، ولكن الاختبارات العملية التى مرت بها فى حكم البلاد أثبتت أن الأساليب المتبعة قد أثبتت فشلها وأن الهروب من مواجهة حقائق الواقع بقمع أصحاب الرؤى

المخالفة والاحتجاج السياسى قد دفعت إلى مزيد من الثائرين ضد التهميش واتساع دوائر الاحتجاج إلى جميع الأقاليم والبقاع المهمشة فى السودان. فبعد انتفاضة توريت عام ١٩٥٥ انطلق بعد سنوات فى شرق السودان تنظيم مؤتمر البجا تعبيرًا عن تطلعات أهل الشرق، كما بزغ من الغرب وفى جنوب كردفان رابطة أبناء جبال النوبة وجبهة نهضة دارفور ومنظمة سونى واللهيب الأحمر وحركة الشهيد داؤد يحى بولاد فى إقليم دارفور النابض دائمًا بالحراك السياسى.

إن الحقيقة الماثلة التى لا يمكن الجدال فيها أن النخبة التى حكمت البلاد عقب خروج المستعمر لخمسة عقود متتالية قد فشلت فشلاً ذريعًا فى إدارة البلاد مما أدخلها فى سلسلة من المآزق و الحروب التى دمرت البنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية فى البلاد ، حيث شهدت خمسة أقاليم من الأقاليم الست الرئيسية فى البلاد حروبًا أهلية طاحنة يديرها المركز ضد المحتجين. بدءًا من الإقليم الجنوبى الذى ظل يدور فيه القتال ما يزيد عن أربعة عقود ثم جنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق والشرق ثم دارفور ولا تزال هنالك أصوات تهمس فى الشمال القصى برفع السلاح ضد المركز و لا ننسى أنّات المحرومين المكدسين فى الأحياء الشعبية بالعاصمة القومية التى تفتقد لأبسط مقومات العيش الكريم فى أمبدة ، وحاج يوسف، وجبرونا، وزقلونا و ما شابهها من أسماء لمدن وأحياء شعبية تنم عن طبيعة الجفوة السائدة فى علاقة الأقلية الحاكمة بالأغلبية المقهورة فى البلاد ، ولا ننسى بالطبع الأساليب القمعية التى اتبعت لقهر احتجاج سكان المدن العشوائية فى سوبا وتململ المزارعين القابعين لعشرات السنين فى مساكن عشوائية تعرف "بالكمبو" فى الجزيرة المروية ولا يزالون يشربون من مياه الترع الملوثة بديدان البلهارسيا .

إن وعيًا عارمًا ينتظم الأوساط الشعبية فى السودان وخاصة فى الأقاليم والمناطق التى ظلت منتجة دومًا ، ولكنها عانت من التهميش فى العقود الخمس التى مضت . وقد

تنادت القوى المنتجة التى عانت من سياسات القهر والتهميش بضرورة إزالة الاستبداد السياسى وكافة أنواع الاستغلال الاقتصادى والاستلاب الثقافى والانطلاق نحو الانعتاق والتحرر. وكانت آخر موجات الدفع الثورى التى انطلقت من الريف تعبيرًا عن مشاعر وأشواق وتطلعات القوى الكادحة المنتجة المحرومة من ثمرات أعمالها تلك الحركات التى انطلقت من الأفق الغربى من بلادنا (دارفور) سعيًا لإعادة هيكلة البنيات السياسية والاقتصادية والثقافية أولاً لأن الدولة السودانية بوضعها الراهن قد أصبحت بالفعل عقبة كؤود أمام تطور المجتمع السودانى ونموه حيث كبَّلته بالعنف والقيود والحروب الأهلية وصارت آلة الدولة التى يفترض أن تكون حامية وحاضنة لجميع المكونات الاجتماعية والثقافية والسياسية أداة طيعة فى يد فئة بعينها تستخدمها لإقصاء الآخرين.

حركة العدل والمساواة السودانية

حركة العدل والمساواة السودانية حركة ثورية جماهيرية تسعى لإحداث تغيير شامل فى البنى الاجتماعية والاقتصادية ونظم الحكم وتجديد القيم الثقافية وإخصابها بالعلم والمعرفة لإقامة مجتمع ديمقراطى عادل تقوم على الحداثة و الاحترام والتراضى والاعتراف بكافة أنواع التنوع السياسى والجغرافى والعرقى والثقافى والدينى.

وهى حركة سودانية المنشأ قومية الإطار تعمل على تحقيق سعادة الإنسان ورفاهيته وقد جاءت هذه الحركة كاستجابة طبيعية لفشل النظم والتجارب السياسية المتعاقبة فى إدارة التنوع التاريخى والمعاصر فى السودان واستفحال التخلف والمعاناة فى المجتمع السودانى.

وقد بدأت الحركة سريًا فى عام ١٩٩٣م بالتقاء مجموعة من أبناء المناطق المهمَّشة ومن خلفيات سياسية ومناطقية وإثنية متباينة، واستهلت الحركة نشاطاتها بإصدارة وثقت

تفاصيل الاختلالات التى صاحبت بنية الدولة السودانية خلال الحكم الوطنى وسُمِّيت بالكتاب الأسود .

ومهما يكن من تعدد الخلفيات العقدية والفكرية والانتماءات السياسية للمؤسسين فإن حركة العدل والمساواة السودانية حركة متحررة من كافة الأطر الحزبية والتنظيمية والعقائدية القديمة العاملة فى الساحة السودانية لكنها منفتحة على جميع التيارات الفكرية تأخذ من كل تيار ما تستحسنه و تراه مناسبًا من قيم وأفكار وفنون لإثراء الثقافة والسياسة والاقتصاد والاجتماع فى السودان . إنها حركة وطنية تسعى لاستنطاق واستجلاء الواقع السودانى المحلى واستلهامها إلا أنها منفتحة على جميع التجارب الإنسانية جمعاء وإرثها التاريخى من أفكار، ومعارف وتقنيات وفنون وثقافات (خبرات روحية وتجارب مادية) . وهى حركة سودانية أصيلة تعبر عن تطلعات قطاعات كبيرة من الفئات المحرومة والمثقفة والتجار والمزارعين والجيش وكل متطلع إلى إحداث التغيير والتقدم والتطور فى السودان.

وقد أعلنت الحركة عن نفسها علنيًا منذ نوفمبر ٢٠٠١م وساهمت بفاعلية فى العمل الثورى سياسيًا وعسكريًا و فى كافة المجالات بدءًا من التبشير بالثورة والعمل من أجل توحيد الأغلبية المهمشة والكفاح المسلح والنشاط الدبلوماسى والإعلامى واستطاعت باقتدار عرض القضية السودانية بأبعادها المختلفة والكشف عن المآسى وكافة أنواع المظالم التى أرهقت كاهل الشعب السودانى للرأى العام الدولى والمحلى عبر شبكات الانترنت والمحطات الفضائية والإذاعات العالمية.

مؤتمر أديس أبابا

وقد مرت الحركة بمنعطفات خطيرة فى مسيرتها النضالية القصيرة ، وقد تعرضت كغيرها من الحركات لأخطار الانحراف عن الالتزام بالمبادئ التى رسمتها لبلوغ أهدافها.

فى إبريل ٢٠٠٦ صدرت مذكرة تصحيحية مطالبة بإعادة هيكلة الحركة ولكن نظرًا لمحاولة البعض القفز على الحقائق ورفضهم الاعتراف بالواقع لمحاولة كسب الوقت لخلق مراكز جديدة فى الهامش باسم محاربة المركز التقليدى تنادت الأوساط الفاعلة إلى عقد مؤتمر عاجل تحت شعار " من أجل حركة تقوم على المؤسسية وإدارة التنوع ووطن خال من التهميش" وقد خرجت الحركة من المؤتمر وبعد نقاشات معمقة و تقييم شامل للعملية الثورية خلال السنوات الماضية خرجت الحركة برؤى جديدة وأجهزة وهياكل جديدة استوعبت التنوع الإقليمى والإثنى فى السودان وبخطط وبرامج جديدة .

شعار: من أجل حركة تقوم على المؤسسية وإدارة التنوع ووطن خالٍ من التهميش

مبادئ الحركة:

وتقوم حركة العدل والمساواة السودانية على المبادئ التالية:

إقامة عمل الحركة على قيم الصدق والشفافية والمحاسبة والالتزام بالمؤسسية والعمل الجماعى.

عدم التمييز بين عضوية الحركة على أساس الدين أو العرق أو اللون أو النوع أو القبيلة أو الخلفية الاجتماعية.

الاعتراف بالتنوع الإثنى والدينى والثقافى والاجتماعى والإقليمى فى السودان باعتبار أن الاعتراف بهذه الأبعاد هو الأساس للتوصل إلى صيغة سياسية مثلى للتعايش السلمى فى إطار الوحدة فى التنوع ، والتنوع فى الوحدة.

الالتزام بقواعد العدل والمساواة والحرية والديمقراطية وسيادة حكم القانون وكفالة حقوق الإنسان وفق المعاهدات الدولية.

مسئولية الدولة الكاملة عن مصالح شعبها فى إطار مشاركتهم الفاعلة وخدمتهم فى مجال الخدمات الأساسية وخاصة خدمات الأمن والتعليم والصحة والسكن والمعاش والكسب العام بما يضمن رفع أسباب الإهمال المتراكم على الأغلبية المهمَّشة.

أهداف الحركة:

تعمل الحركة لتحقيق الأهداف التالية:

إحداث تغيير جذرى فى السياسة والمجتمع والاقتصاد وخَلْق مجتمع حديث قائم على العلم والمعرفة والأخلاق.

إطلاق حرية الاعتقاد والديانات والثقافات وحميد العادات لعناصر المجتمع السودانى وإنهاء صور الاستعلاء الثقافى واستحقار ثقافات شعوب السودان من قبل أى فئة.

إنهاء كافة أنواع الاضطهاد من استلاب ثقافى و تهميش سياسى واستغلال اقتصادى فى السودان، وتحقيق العدل والمساواة والحرية والديمقراطية وسيادة حكم القانون وكفالة حقوق الإنسان واحترام واستيعاب التنوع الثقافى والدينى والإثنى والاجتماعى.

القسمة العادلة للسلطة الاتحادية بين أقاليم السودان المختلفة وفى كل إقليم بين الولايات المختلفة وفى كل ولاية بين المحليات المختلفة وفى كل محلية بين القرى/ الأحياء/ الفرق المختلفة لإزالة أسباب التهميش السياسى والإقصاء المتعمد لسائر شعوب أقاليم السودان وتأكيد مشاركتها الفاعلة فى اتخاذ القرار السياسى فى الدولة بما يُجنِّب البلاد الصراع السياسى المسلح.

القسمة العادلة للثروة القومية بين أقاليم السودان المختلفة وفى كل إقليم بين الولايات المختلفة وفى كل ولاية بين المحليات المختلفة وفى كل محلية بين القرى/ الأحياء/ الفرق المختلفة لإزالة أسباب الظلم الاقتصادى ولمنع احتكار مصادر الثروة وأسباب إنتاجها وفرص التنمية البشرية بواسطة أى فئة فى المركز أو الأقاليم أو الولايات أو المحليات وإهمال المصالح الاقتصادية لشعوب الأقاليم الأخرى الأمر الذى أدى إلى اختلال موازين التنمية فى البلاد وأحدث تصدعات فى البنية الاجتماعية وأنتج البؤس والفقر.

إعادة بناء وتشكيل المؤسسات العسكرية والأمنية والاقتصادية والخدمة المدنية لاستيعاب التنوع والتعدد فى المجتمع السودانى ضمانًا للوحدة والاستقرار والتنمية.

حَلّ مشكلة السودان الرئيسية المتمثلة فى الاضطهاد الثقافى والتهميش السياسى والظلم الاقتصادى حلاً شاملاً وجذريًا وفى منبر واحد تفاديًا لحل مشكلة إقليم على حساب أقاليم أخرى وحرصًا على إخراج البلاد من دوامة إطفاء الحرائق متعددة الاشتعال.

تحقيق إصلاح دستورى جذرى للحكم يضمن حقوق جميع أقاليم السودان فى حكم نفسها بنفسها ، والمشاركة العادلة حسب نسبة السكان فى الحكم الاتحادى فى إطار نظام فيدرالى.

العمل على تحييد دور القوات النظامية وإبعادها عن الصراعات الحزبية وعدم استخدامها لمناصرة أى فئة سياسية أو دينية أوجهوية أو عرقية.

تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة ومستدامة فى كل البلاد و ترقية حياة المواطنين والعمل على رفاهيتهم وتأمين الخدمات الأساسية لكل مواطن وخاصة توفير الأمن والتعليم والصحة والمواصلات والعمل.

تحقيق حكم القانون واستقلال القضاء فى الدولة.

تحرير المواطن من الخوف والفقر والحوجة والجوع والمرض وإعادة الثقة لنفسه.

حث المواطن على قيم العمل والإنتاج والإبداع والتقدم.

القيام بالمناشط الاجتماعية والثقافية من فنون وأدب وفلكلور ورياضة.

تعزيز دور المرأة والشباب والطلاب والمهنيين والعمال والمزارعين والرعاة والموظفين والمغتربين فى شتى مجالات العمل الوطنى.

التأكيد على أهمية الأسرة وبنائها على الأسس السليمة لتؤدى دورها فى بناء مجتمع تسوده الألفة والمحبة ورعاية الأمومة والاهتمام بالطفولة.

رعاية الأيتام والأرامل والمعوقين والمسنين والعجزة والمشردين والنازحين واللاجئين.

تعزيز روح التعاون بين الأحزاب والمنظمات السياسية فى خدمة الوطن والالتزام بالتنافس الشريف فى العمل السياسى وفق قواعد الديمقراطية.

تقوية منظمات المجتمع المدنى وترسيخ دورها فى المجتمع.

ضمان حرية الرأى والتعبير لكافة المواطنين وتشجيع قيم الحوار بينهم.

العمل على محاربة الفساد السياسى والإدارى والمالى فى أجهزة الدولة والأحزاب والحركات السياسية ومنظمات المجتمع المدنى.

ترسيخ قيم العدل الاجتماعى والتضامن والتمسك بالقيم الفاضلة ومكارم الأخلاق.

اعتماد مبدأ (الحقوق تلازم الواجبات) ومكافأة المجتهدين فى شتى مجالات عمل الحركة.

دعم الحركة العلمية والثقافية والاهتمام بالأبحاث العلمية وبالموهوبين والمتفوقين فى جميع مجالات العلوم المادية والإنسانية.

نقل وتوطين الصناعة والتكنولوجيا وتطويرها والمحافظة على الآثار وإعادة كتابة تاريخ السودان وتشجيع كتابة اللغات السودانية والموروثات الشعبية.

تأسيس علاقات صداقة مع الشعوب والحكومات والمنظمات المحلية والعالمية على أساس الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة.

التفاعل الإيجابى مع العولمة والاستفادة من إنجازات الحضارة الإنسانية المعاصرة.

الوسائل :

تتخذ الحركة الوسائل والطرق التالية لتحقيق مبادئها وأهدافها:

الحوار الوطنى بين كافة الأطراف السياسية والقوى الاجتماعية للوصول للرؤى المشتركة التى تعزز قيم المجتمع وقوته وحرياته.

التعبئة السياسية للشعب السودانى بالإعلام والنشر والندوات والتجمعات والمحاضرات والمؤتمرات والاجتماعات والاتصالات والمعارض لتحقيق أهداف الحركة .

مقاومة عنف الدولة المنظم تجاه المواطنين بكافة الوسائل والنضال المسلح وذلك بالتنسيق مع الحركات والمنظمات السياسية فى السودان..

قيام الثورة الشاملة: وذلك بتشكل كتلة تاريخية عبر تحالف الكيانات المهمَّشة مع قوى الوعى والتقدم فى (المركز) للإطاحة بهذه الوضعية التاريخية التى باتت تضر بغالبية الناس فى السودان بمن فيهم السواد الأعظم من أبناء المركز أنفسهم. وبالتالى تأسيس الأوضاع بشروط جديدة تستند على حقيقة التعددية وتلتزم بتوجهات العدالة والمساواة والتعايش السلمى ، والتعبير العادل عن الهوية.

قيادة المساومة التاريخية وذلك بالعمل لإرساء إتفاق تاريخى أو عقد اجتماعى جديد يكفل لكل قوى السودان المتضادة والمتناقضة والمتصارعة إلى أن تصل لاتفاقات فى ظل تنازلات متبادلة تقدمها جميع الأطراف المتنازعة لوقف إهدار طاقات المجتمع والالتزام به مما سيؤدى على المدى الطويل إلى التحولات الضرورية ، وإنجاز ما كان يمكن أن ينجزه فعل الثورة.

قيام حكومة وحدة وطنية ديمقراطية فدرالية.

إعداد السياسات البديلة للوضع الراهن ، ويشمل ذلك مشروع الدستور والقوانين ومعايير وأسس وسياسات التقسيم العادل للسلطة والثروة والتعبير العادل عن الهوية السودانية.

الحل السلمى عبر الحوار السياسى المباشر وبمشاركة كل القوى السودانية هو أفضل الخيارات لجميع أطراف الصراع فى السودان. مع تأكيد مشروعية خيارات الثورة الشاملة والانتفاضة الشعبية والخيارات الأخرى فى حالة تعثر الخيار الأفضل.

التزام جميع أعضاء الحركة على كل مستويات الأجهزة التنظيمية للحركة بالمؤسسية والعمل الجماعى لخلق حركة قوية ومؤثرة وفعالة ولتكون نموذجًا للعمل الثورى فى السودان.

المشاركة فى الانتخابات الحرة فى كافة مجالات الحياة السياسية والنقابية وتولّى المناصب العامة والمشاركة فى المؤسسات الحكومية الرسمية لتحقيق أهداف الحركة فى أجواء تسودها الديمقراطية.

أى وسائل أخرى يقرها النظام الأساسى وأجهزة الحركة.

موقف الحركة من وحدة السودان:

إن وحدة السودان يشكل أولوية قصوى لحركة العدل والمساواة . ولكن الوحدة التى تسعى الحركة إلى تحقيقها ليست الوحدة الزائفة والقسرية التى اختبرناها خلال الخمسين سنة الماضية ، و لكنها وحدة حقيقية قائمة على التراضى والاعتراف بالتنوع والاحترام المتبادل بين مختلف الشعوب والثقافات والأقوام ، ولا بد أن تقوم دولة الوحدة التى نسعى إلى تحقيقها على أساس العدل والمساواة والحكم الراشد (Good Governance) تحترم فيها حقوق الإنسان وتقتسم السلطة والثروة على أسس عادلة. وسوف تتعاون الحركة مع كافة الأطراف من حركات وأحزاب سياسية ومنظمات المجتمع المدنى لدفع الأطراف السودانية للمحافظة على وحدة البلاد على أسس جديدة مع كفالة حق تقرير المصير للإقليم الجنوبى واحترام إرادة الشعب فى اختيار ما يراه مناسبًا.

حقوق الإنسان والديمقراطية

تكافح الحركة لتحقيق الديمقراطية بمفهومها السياسى والاجتماعى الشامل وتسعى نحو الالتزام بالمعايير الدولية للمشاركة الفاعلة بحكم الشعب بالشعب وللشعب و بكفالة حرية تشكيل التنظيمات وإجراء الانتخابات الحرة والنزيهة و العمل على صيانة حقوق الإنسان بمفهومها الشامل ، والالتزام بكافة العهود والمواثيق الدولية المتعلقة بالحقوق السياسية والاقتصادية والثقافية للإنسان. وتعتقد الحركة أن مشاركة المواطن فى اتخاذ القرار و التخطيط للبرامج التنموية حق سياسى وشرط أساسى لإحداث تنمية عادلة و أقصر الطرق لإزالة كافة أشكال التهميش السياسى والاقتصادى.

موقف الحركة من نظام الحكم

تسعى الحركة إلى إقامة نظام لامركزى فى حكم السودان يكفل لكافة أقاليم السودان التمتع بسلطات حقيقية واستقلالية فى إدارة شئونها إما عبر نظام فدرالى أو حتى كونفدرالى (إذا اقتضى الأمر لإقامة نظام كونفدرالي) مع إعادة هيكلة البنى الاقتصادية والسياسية والبيروقراطية للدولة السودانية لإقامة شراكة حقيقية بين أقاليم السودان المختلفة فى كافة المجالات. ونسعى إلى ترسيخ قيم المجتمع المدنى وإقامة الحقوق على أساس المواطنة فى السودان.

موقف الحركة من العلاقة بين الدين والدولة

بعد التجارب المريرة التى مرت بها شعوب السودان فى مختلف أقاليمها من احتراب مرير باسم الدين تارة ، وباسم العِرْق تارة أخرى ، وقتل الملايين فى الحروب التى دارت باسم الدين وتشريد ملايين أخرى باسم القومية والشوفينية العرقية ترى حركة العدل والمساواة السودانية أن الدولة السودانية بشكلها الراهن ومنذ الاستقلال عجزت تمامًا عن أن تكون حاضنة لجميع المكونات السودانية من شعوب وأعراق وديانات وثقافات متنوعة..

و ترى الحركة أن مجتمعًا مركبًا من مكونات ثقافية وعرقية وإقليمية متعددة كالسودان فى حاجة إلى عقد جديد يتواضع عليه الناس على أساس التراضى وعلى شكل جديد من الدولة قائمة على الشراكة ، دولة تكون مظلة يستظل تحت رعايتها جميع الثقافات والأعراق والديانات و تكون محايدة دينيًا وعرقيًا، أى أنها تقوم على فصل السلطة الزمنية فى إطارها العام عن السلطة الروحية وأن الدولة السودانية يجب أن تبتعد عن الصيغ الثيوقراطية والشوفينيات العرقية والثقافية .

وترى الحركة أن الحياد الذى تبتغيه للدولة هو حياد إيجابى يعنى تحرير الدولة من هيمنة دين معين أو قبيلة بعينها أو عرق بعينه ولا تعنى بالطبع معاداة الدولة للدين أو الأطر الاجتماعية من قبائل وأعراق وثقافات. إن فصل الدولة عن الدين والعرق والقبيلة هو تنظيم للحقول ومنع لتغول حقل على الآخر وهو صيانة للدين نفسه من التسييس الرخيص وتحييد للدولة من هيمنة المحاضن الاجتماعية كالقبيلة والقومية منعًا لتغولها على حقوق القوميات والجماعات الأخرى باسم الدولة باعتبارها محضنًا للجميع، وأن الدين والقبيلة فى السودان يجب أن تكون محاضن روحية واجتماعية خاصة ولجماعات بعينها .

ولا ترى الحركة أية تناقضات فى الفصل والتحييد بين هذه المجالات كما أن الفصل بين السلطات لا يعنى التنافر بين السلطات أو استغناء طرف عن الآخر فإننا نرى أنه من الأوفق أن تكون الدولة أمًا وحاضنة لجميع المكونات من أعراق وملل ومذاهب دينية توفر لهم الحماية والرعاية وحرية التعبير والعبادة والاعتقاد والتنظيم.

وترى الحركة أن القيم الدينية والعادات والتقاليد يُشكِّل مصدر إلهام للشعب السودانى.

وإنه يجب أن يتمتع أتباع جميع الديانات و الاعتقادات بحرية المعتقد والعبادة ويجب ألا تمارس التمييز ضد أحد على أساس المعتقد ، وتؤمن الحركة أن تقلد المناصب العامة بما فيها منصب رئاسة الدولة يجب ألا تقيد بالمعتقدات ما دام من يتقدم إليه يعترف بالتنوع ويحترم حرية الآخرين فى الاعتقاد.

★★★

الأمم المتحدة

S/2004/881

مجلس الأمن

Distr.: General
2 November 2004
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام بشأن السودان المقدم عملا بالفقرة ١٥ من قرار مجلس الأمن ١٥٦٤ (٢٠٠٤) والفقرات ٦ و ١٣ و ١٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤)

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ١٥ من قرار مجلس الأمن ١٥٦٤ (٢٠٠٤) المؤرخ ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ والفقرات ٦ و ١٣ و ١٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤) المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤.

ثانيا - الأمن

٢ - قدمت حكومة السودان، في اجتماع آلية التنفيذ المشتركة المعقود في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، وثائق بشأن التدابير التي اتخذتها لتنفيذ التزاماتها بموجب البلاغ المشترك الموقع عليه في ٣ تموز/يوليه، ورحبت بولاية بعثة الاتحاد الأفريقي المعززة في أعقاب البلاغ الصادر عن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر.

٣ - وفي ذلك الاجتماع، ذكر نائب رئيس لجنة وقف إطلاق النار التابعة للاتحاد الأفريقي أنه على حين قدمت الحكومة قائمة دقيقة لمواقع قواتها في دارفور، فإنها لم تضمنها تفاصيل عن حجم وطبيعة الوحدات العسكرية في كل موقع. وأشار إلى أن حركتي المتمردين لم تفِ هي أيضا بالتزاماتها. فلم تقدم حركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان إلا قائمة بالقرى التي يقولون إنها تحت سيطرتهم ولم تقدم حركة العدالة والمساواة سوى قائمة بالمناطق العامة الخاضعة لسيطرتها. وفي اجتماع تمثلي الخاص في أعقاب اجتماع آلية التنفيذ المشتركة، وعدت الحكومة بتقديم معلومات كاملة للجنة وقف إطلاق النار بشأن انتشار قواتها في كافة أنحاء دارفور.

051104 051104 04-58728 (A)
0458728

٤ - وفي اجتماع آلية التنفيذ المشتركة المعقود في ١٧ أيلول/سبتمبر، وافقت الحكومة على أن التقدم المحرز نحو بلوغ الأمن الكامل يعني أن الإنجازات التي تحققت إلى حينه سيجري المحافظة عليها وتحسينها. وكان يتعين ألا ينعكس مسار هذا التقدم. على أن شهر تشرين الأول/أكتوبر شهد تدهورا في الأوضاع الأمنية في دارفور.

٥ - وقد أبلغ المراقبون ووكالات المساعدة الإنسانية، العاملون في دارفور الأمم المتحدة بالأحداث الوارد بيانها أدناه. وقد جرى تدقيق صحة هذه التقارير مع مصادر الأخبار على جانبي الصراع.

- هاجمت القوات الحكومية تدعمها ميليشيا الجنجويد معسكرا لجيش تحرير السودان في شمال دارفور في ٢ تشرين الأول/أكتوبر. وأفادت التقارير باستمرار القتال في قرية اللّعيت في شمال دارفور بين الحكومة وجيش تحرير السودان في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر. وقد أدى ذلك إلى هلاك الكثيرين وأمسى الآلاف من المدنيين في حاجة إلى المساعدة.

- أفادت الأنباء بأن جيش حركة تحرير السودان هاجم مراكز للشرطة تسع مرات في تشرين الأول/أكتوبر، وقتل تسعة من رجال الشرطة على الأقل. ونُصب كمين للقوات الحكومية يومي ٢ و ١٢ تشرين الأول/أكتوبر في جنوب دارفور، وفي ٦ و ١٣ و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر في غرب دارفور، وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر في شمال دارفور. وفي أوائل تشرين الأول/أكتوبر هوجمت قافلة ضمت نائبي وزيرين وكانت تشق طريقها عبر شمال دارفور، مما أسفر عن مصرع أحد المسؤولين الرسميين. كما أفادت الأنباء بأن عناصر من جيش تحرير السودان سلبت من البدو في جنوب دارفور، ٥٠ رأسا من الماشية في ٧ تشرين الأول/أكتوبر.

- هاجم رجال مسلحون على صهوات الجياد قرية في شمال دارفور في ٤ تشرين الأول/أكتوبر، وقتلوا أربعة من المدنيين وسرقوا بعض الماشية. ووقع هجوم في شمال دارفور في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر دام ثلاثة أيام على الأقل وأدى إلى مصرع عدد كبير من الأشخاص. واختُطفت امرأتان كانتا تعملان في عيادة صحية في شمال دارفور في ٣ تشرين الأول/أكتوبر. كما اختُطف سبع نساء وادُّعي أنهن اغتُصبن في غرب دارفور في ٨ تشرين الأول/أكتوبر.

- وفي جنوب دارفور، أُعملت يد التقتيل فيما لا يقل عن ١٤ مدنيا في ساحة سوق في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر. وهوجمت مركبة مدنية في ٢ تشرين الأول/أكتوبر وقتل ثمانية مدنيين عندما هوجمت المركبة التي كانوا يستقلونها في ٣ تشرين الأول/أكتوبر في شمال دارفور.

- هوجمت جماعة من التجار فوق ظهور الجمال في غرب دارفور في ٣ تشرين الأول/أكتوبر وقتل أحد الأشخاص. وتعرضت حافلة مكتظة بالمدنيين للسطو في شمال دارفور في ٥ تشرين الأول/أكتوبر.

- وفي شمال دارفور، هوجمت قافلة من المدنيين في ١١ تشرين الأول/أكتوبر؛ وأصيب اثنان بجروح واختُطف آخرون مع مركباتهم. وقد تم إطلاق سراحهم في اليوم التالي.

- نشب قتال اشترك فيه ما يصل إلى ١٠٠ من الجنجويد في جنوب دارفور في الفترة من ١٤ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر. وفي المنطقة نفسها، تعرضت مجموعة من الحجاج النيجويين للسطو من جانب ٢٠ من الرجال المسلحين، وتعرضت النساء لاعتداءات جنسية.

- أُوقفت مركبات تابعة للأمم المتحدة وسُرقت منها أجهزة للإرسال اللاسلكي وأمتعة شخصية في ١ تشرين الأول/أكتوبر في جنوب دارفور. وجرى نهب المركبات التابعة للمنظمات غير الحكومية الدولية تحت تهديد السلاح في جنوب دارفور في ٨ و ١٩ تشرين الأول/أكتوبر. وأوقف جيش تحرير السودان و/أو رجال مسلحون شاحنات محمّلة ببضائع من برنامج الأغذية العالمي في جنوب دارفور فيما لا يقل عن خمس مناسبات منفصلة في تشرين الأول/أكتوبر. وأفادت التقارير بأن سلطات الأمن الحكومية نزحت الوقود من شاحنة مأجورة لإحدى المنظمات غير الحكومية الدولية مرتين في شمال دارفور في النصف الأول من تشرين الأول/أكتوبر. وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، لقي اثنان من العاملين مع منظمات غير حكومية مصرعهم عندما اصطدمت مركبتهم بلغم بري في شمال دارفور. وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، أصيب اثنان من العاملين مع منظمات غير حكومية بجروح عندما أطلق جنود حكوميون النار على المركبة التي كانوا يستقلونها في غرب دارفور. وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، في شمال دارفور، أطلق جنود حكوميون طلقات في الهواء لإيقاف مركبتين تابعتين لمنظمات غير الحكومية، وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، أوقفت مركبات تابعة لمنظمات غير حكومية تحت تهديد السلاح. وأُخلي سبيل المركبات بعد ساعة ومعها العاملين الاثنين.

- قرب نهاية الشهر، أمست الحالة بالغة التوتر. فقد أدى سلب عدد كبير من الجمال من القبائل العربية واختطاف ١٨ مدنيا من حافلة ركاب إلى تجمع عدد كبير من أفراد الميليشيات في المنطقة المحيطة بزالنجي في غرب دارفور. وأصدر قادة الميليشيات

إنذارا مهلته ٤٨ ساعة بعده يشرعون في الرد الانتقامي. ومن شأن هذا أن يسفر حتما عن هجمات واسعة النطاق على المدنيين وعن تشريد للأشخاص يمكن أن يؤدي إلى خسائر جسيمة في الأرواح. وقررت الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية أن تقلل من وجودها في هذه المنطقة. وهناك أوضاع مماثلة بعض الشيء في شمال دارفور حول كُتُمْ، بينما توجد أنشطة متزايدة للميليشيات في نيالا بجنوب دارفور.

٦ - وهذه القائمة الطويلة ليست كاملة بأي حال. فالمعلومات كثيرا ما تكون مُربكة مشوشة والأوضاع على الطبيعة معقدة. ومهما يكن من أمر، ففي الإمكان، كما جاء في تقريري السابق، أن نستنتج حدوث اتجاهات معينة:

(أ) أمست الحالة متوترة بشكل متزايد في تشرين الأول/أكتوبر، واتسمت بنقصان الأمن وازدياد العنف عما كانت عليه في الشهر السابق.

(ب) استمرت انتهاكات وقف إطلاق النار طوال الشهر. بل زادت في الواقع من جانب الطرفين كليهما. ولا يُحجم أي من الطرفين عن القيام بهجمات ضد الآخر أو يمارس ضبط النفس عندما يُهاجم كما أكد نائب رئيس لجنة وقف إطلاق النار في اجتماع آلية التنفيذ المشتركة في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر. بل إن تقارير لجنة إطلاق النار تشير إلى أن المراقبين التابعين لها وجدوا أنفسهم أحيانا وسط القذائف الآتية من جميع الجهات أثناء قيامهم بتحقيقاتهم. ويبدو من هذه وغيرها من التقارير أن حركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان كان مسؤولا عن العدد الأكبر من هذه الانتهاكات في تشرين الأول/أكتوبر.

(ج) ويسعى جيش حركة تحرير السودان إلى إعلان سيطرته على منطقة أوسع في دارفور، واتخذ إجراءات لإغلاق عدد من الطرق ذات الأهمية الاستراتيجية. وفيما يبدو أنه حملة مدروسة لتعزيز قدرتها اللوجيستية والقتالية، هاجمت قوات حركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان عددا كبيرا من مراكز الشرطة وما يُسمى بالأهداف الليّنة، مستولية على ما بها من الأسلحة والذخائر. كما استولت هذه القوات على مركبات من رجال الشرطة، بيد أنها أخذتها أيضا تحت تهديد السلاح من وكالات تقديم المساعدة الإنسانية.

(د) وتحاول الحكومة تدعيم مواقعها وتوسيع رقعة الأراضي الواقعة تحت سيطرتها، مستغلة أن المتمردين لم يكشفوا عن مواقعهم كما نص على ذلك اتفاق تجامينا لوقف إطلاق النار. وقد ردت على الضغط المتزايد من هجمات جيش حركة تحرير السودان بالشروع في عمليات تستخدم فيها قوات مشتركة من الجيش والشرطة والميليشيات مما في

ذلك الجماعات المعروفة للسكان المحليين والأشخاص المشردين داخليا بالجنجويد. وهذا التمييع في أدوار الأمن بين القوات العسكرية وقوات الشرطة والميليشيات يقوّض المهمة الحيوية المتمثلة في إقرار وضع الشرطة كقوة لها مصداقيتها في الحفاظ على القانون والنظام.

(هـ) ولا تزال الطائرات العمودية وغيرها من الطائرات التي استُخدمت سابقا في إلقاء القنابل يجري استخدامها دعما لهذه العمليات. على أنه لا يزال غير واضح ما إذا كانت الطائرات قد استُخدمت حقيقة في تفريغ الأسلحة خلال المصادمات التي وقعت في تشرين الأول/أكتوبر. وتنتظر الأمم المتحدة نتيجة التحقق من هذا الأمر من لجنة وقف إطلاق النار التابعة للاتحاد الأفريقي قبل التوصل إلى رأي في هذه الأثناء.

(و) وفي بداية الفترة المشمولة بالتقرير، لم تحدث هجمات الميليشيا على المدنيين على النطاق الضخم أو المنتظم الذي شوهد في الأشهر السابقة. وإنما كانت هذه الهجمات تقع من جانب مجموعات أصغر. على أن خطر وقوع هجمات على نطاق كبير زاد زيادة كبيرة قرب نهاية الشهر.

(ز) وزادت حالات الاختطاف وأنشطة العصابات وقطع الطرق زيادة كبيرة في تشرين الأول/أكتوبر فيما يلوح أنه انجراف تجاه حالة من الفوضى الخارجة على سيطرة القانون. ويؤثر هذا على حركة المدنيين، بما فيهم الحجاج المسافرين عبر السودان لأداء مناسك الحج، كما يعرقل إيصال المعونة الإنسانية.

(ح) وأبلغت مصادر مختلفة عن ظهور حركة تمرد جديدة في دارفور، تُعرف باسم الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية. وتُعلن هذه الحركة مسؤوليتها عن هجمات ضد القوات الحكومية، ولكنها هددت أيضا لجنة وقف إطلاق النار التابعة للاتحاد الأفريقي التي لا تعترف بها هذه الحركة حيث أنها ليست طرفا في أي اتفاق لوقف إطلاق النار. وعلاوة على ذلك، حدثت أيضا مصادمات بين حركة العدالة والمساواة والحركة الوطنية للإصلاح والتنمية. وعلاوة على ذلك، ظهرت في عربي كردفان مجموعة مسلحة جديدة مناهضة للحكومة تُسمى الشهامة. وتدعو هذه المجموعة إلى التوزيع العادل للثروة والسلطة وتحسين فرص التعليم والعمالة لشعب تلك الولاية. وتطالب هذه الحركة أيضا باستعراض بروتوكولات تقاسم السلطة والثروة وتنقيح البروتوكول المتعلق بجبال النوبة والمناطق الجنوبية للنيل الأزرق الموقعة من قبل الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان/جيش الحركة الشعبية لتحرير السودان وزاد من انعدام الأمن نشوب القتال بين حركات المتمردين وانتشار الأنشطة إلى أنحاء من السودان خارج منطقة دارفور.

04-58728

٧ - إن عواقب ذلك القتال بالنسبة للعمليات الإنسانية وبالنسبة للعاملين في مجال تقديم المعونات مأسوية تدعو إلى الانزعاج البالغ. فاللغم الذي أدى إلى مقتل اثنين من العاملين مع المنظمات غير الحكومية في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر يبدو أنه زُرع مؤخرا جدا وقد يكون جزءا من حملة أوسع لزرع الألغام. ويمثل هذا للعاملين في حقل المعونة الإنسانية والمدنيين تهديدا جديدا بالهلاك إضافة إلى أعمال العصابات والترويع التي يواجهونها حتى الآن. وعلاوة على ذلك، تعرض الموظفون الوطنيون التابعون للمنظمات الدولية غير الحكومية للاعتقال من جانب قوات الأمن الحكومية في عدة مناسبات. وهذا كله يدعو إلى بالغ القلق.

ثالثا - نزع سلاح ميليشيا الجنجويد وغيرها من الميليشيات المسلحة والجماعات الخارجة على سلطة القانون

٨ - في اجتماع آلية التنفيذ المشتركة، أعلنت الحكومة أنها نزعت سلاح ٢٧٢ عنصرا من عناصر الجنجويد حول كاس في جنوب دارفور، و ٣٥٠ من عناصر الجنجويد من كُلبس في غرب دارفور، وزهاء ٢ ٦٠٠ من عناصر الميليشيا في الفاشر، شمال دارفور. وقيل إن نزع السلاح تم عن طريق مزيج من الإجراءات كالاعتقال وشراء الأسلحة والتخلي طوعا عن الأسلحة للحكومة من جانب بعض المقاتلين.

٩ - ولئن كان نزع السلاح على أي نطاق يُعتبر تقدما نحو وفاء الحكومة بالتزاماتها بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤)، فليس من المحتمل أن تقلل هذه الجهود من مستويات انعدام الأمن أو إعادة الثقة ما لم يجر القيام بها وفقا لمنهجية منتظمة وتخضع لإجراءات تحقق مستقلة. ولقد وافقت الحكومة مع ممثلي الخاص على أن تحقق لجنة وقف إطلاق النار التابعة للاتحاد الأفريقي من نزع سلاح قوة الدفاع الشعبية. كما ستقوم الحكومة بتزويد لجنة وقف إطلاق النار بأية معلومات عن اعتقال أو نزع سلاح عناصر ميليشيا الجنجويد أو غيرها من المجموعات المسلحة وفقا للفقرة ٩ من القرار ١٥٦٤ (٢٠٠٤). على أن لجنة وقف إطلاق النار أكدت، في الاجتماع المعقود في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر أنها لم تُدْع من جانب الحكومة للتحقق من أي عملية لنزع السلاح. كذلك لم تتلق الأمم المتحدة أية معلومات تتيح لها التحقق من حدوث نزع السلاح. وفي اجتماع آلية التنفيذ المشتركة المعقود في ١٧ أيلول/سبتمبر، أعلنت الحكومة، أنها بسبيل أن تبعث بتفاصيل خطة لإنشاء لجنة لجمع الأسلحة، على أن تلك الخطة لم تُقدَّم بعد. إن نزع السلاح، دون وجود موارد لضمان أن المقاتلين الذين يتم تسريحهم لن ينضموا إلى ميليشيات أخرى أو يصبحوا عصابات، لن يحقق شيئا يذكر لتحسين الحالة في دارفور. ونزع السلاح دون تحقق لا يُشكّل

دليلا مقنعا على أن الحكومة أوفت بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن أو غيرها من الترتيبات، ولا سيما البلاغ المشترك.

١٠ - وعلاوة على ذلك، هناك حاجة ملحة إلى برنامج شامل لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لكفالة نزع سلاح المحاربين وتسريحهم نفسه مصدرا لانعدام الأمن. وليس من المحتمل أن يُكلل برنامج عريض ومنهجي كهذا في مناخ انعدام الأمن الراهن الذي يتميَّز بانتشار انتهاكات وقف إطلاق النار وجرائم العصابات واستمرار الاعتداءات على المدنيين. وما دام لا يوجد جهد موثوق لإنهاء الإفلات من العقاب، فإن الخوف من الهجمات ومعرفة أن مرتكبي الفظائع السابقة ما زالوا مطلقي السراح يجعلان من الصعوبة بمكان أن يتخلى الناس عن ارتباطهم بأسلحتهم. وعلاوة على مسؤولية الحكومة عن المُقيَّدة بنزع سلاح ميليشيا الجنجويد، كما جاء تفصيله في القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤)، لا سبيل إلى نجاح نزع السلاح الأعم إلا إذا كان هناك تصميم حقيقي من جانب الحكومة على وضع حد للإفلات من العقاب والتزام قوي من كافة الأطراف بدعم اتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار.

رابعا - الإفلات من العقاب وبناء الثقة

١١ - ثمة مؤشرات قوية على ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في دارفور على نطاق كبير ومنتظم. وقد أكد هذا عدد من كبار خبراء الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان الذين زاروا المنطقة بما فيهم مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ومستشاري الخاص المعني بمنع إبادة الأجناس والخبراء المستقلون التابعون للجنة حقوق الإنسان. وقد أفاد مراقبو حقوق الإنسان مؤخرا بأن أفرادا مسلحين استخرجوا أكثر من ٤٠ جثة من مقبرة جماعية في شوبا بشمال دارفور، وما انفكوا يعملون في موقع آخر فيما يبدو أنه محاولة لطمس الأدلة على وقوع أعمال القتل الجماعي.

١٢ - ولقد كان نزع سلاح ميليشيا الجنجويد واعتقال قادتهم وتقديمهم إلى العدالة، أحد المطالب الرئيسية لمجلس الأمن في القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤). وفي اجتماع آلية التنفيذ المشتركة المعقود في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت الحكومة الحكم الصادر على أحد المُدَّعى بقيادتهم للجنجويد، وهو محمد بربري حسب النبي، الذي أُدين من قبل محكمة خاصة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر بجرائم السطو والتآمر الجنائي والإخلال الجنائي بالأمن. وفي قضية منفصلة، أصدرت محكمة نيالا الخاصة أحكاما بالسجن وبالإعدام على خمسة رجال، منهم اثنان من رجال الشرطة، قُضي عنهم في تموز/يوليه بتُهم تتعلق بإحراق وهب قرية في جنوب دارفور. وفي قضية أخرى نُمِّيت إلى علم آلية التنفيذ المشتركة في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، أدانت محكمة عسكرية أحد أفراد المحابرات في جريمة تعذيب وأصدرت حكمها عليه

بالسجن عاما واحدا. وفي الاجتماع نفسه، أُعطيت معلومات بشأن حالات ما زالت قيد التحقيق. ويتعلق جميع هذه الحالات تقريبا "برجال مسلحين مجهولين".

١٣ - وعلى الرغم مما يبدو من اتخاذ إجراءات محددة لوضع حد للإفلات من العقاب فإن تلك الحالات تمثل عددا بالغ الضآلة من حيث كمّ الاتهامات المعلنة وعدد الأشخاص الذين أُدينوا بارتكاب هذه الجرائم. وما من شك في أن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمحاسبة المرتكبين لا تتناسب مع حجم وخطورة هذه الجرائم. ويتعين على الحكومة أن تفعل أكثر من ذلك بكثير للوفاء بالتزاماتها في هذا الصدد.

١٤ - وفي اجتماع آلية التنفيذ المعقود في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، قدم والي جنوب دارفور وصفا للمبادرة التي اضطلع بها مؤخرا لحل المنازعات بين القبائل، والتي أشار إلى أنها جلبت السلام إلى جنوب دارفور بين قبائل الرزيقات والترجم والفور اوالبرقي والمعاليا. وقال إن الحل الناجح تحقق باستقدام زعماء القبائل من خارج دارفور واستخدام الوسائل التقليدية للعدالة، بما في ذلك التعويضات. وأشار إلى أن هذا النهج قد يمثل نموذجا يُحتذى في الأنحاء الأخرى للبلد. وقد صرح ممثلي الخاص بأن عملا كهذا جدير بأن يكون محل ترحيب، ولا سيما في حالات الصراع بين القبائل. على أنه أعلن أن آراء الضحايا وأسرهم ينبغي أن تتجلى في هذا الإجراء كيما تكون النتيجة عادلة ومستدامة. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الإجراءات لا يمكن إلا أن تكمل، لا أن تكون بديلا عن اتخاذ الإجراءات اللازمة لتقديم الجناة إلى العدالة كما طالب به قرار مجلس الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤)..

١٥ - وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر، أُعلنت إنشاء لجنة تحقيق دولية عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٦٤ (٢٠٠٤). وسيعمل البروفيسور أنطونيو كاسيسي (إيطاليا) رئيسا لها. وسيكون هناك فريق للبحوث القانونية، يضم موظفين عملوا في القضايا المتعلقة بالسودان ودارفور. وتقوم مفوضية حقوق الإنسان باتخاذ الترتيبات اللازمة لإنشاء فريق البحوث وأمانة.

١٦ - وسوف يرأس فريق التحقيقات المُنشأ للجنة التحقيق الدولية رئيس محققين يدعمه فريق من ستة محققين، وثلاثة من خبراء الشؤون القانونية، وأربعة محللين وستة مترجمين شفويين. وسيتعين على فريق المحققين، على الأرجح، أن يقضي زهاء ٤٠ يوما في السودان بالإضافة إلى الوقت المنفق مع أعضاء اللجنة أنفسهم. وسيرأس فريق الدعم الأمني أحد كبار موظفي الأمن يعاونه مساعدون للأمن الميداني وموظفو دعم إضافيون. وقد بدأت اللجنة أعمالها في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر وأمامها ثلاثة أشهر للفراغ من عملها وإفادتي بما انتهت إليه. وتعتزم اللجنة السفر إلى السودان، بما فيها دارفور، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

خامسا - الأوضاع الإنسانية في دارفور

١٧ - ارتفع العدد التقديري للأشخاص المضرورين من جراء الصراع الدائر في دارفور من ١,٨ مليون شخص في ١ أيلول/سبتمبر إلى مليوني شخص في ١ تشرين الأول/أكتوبر، وهو اتجاه صعودي يتوقع أن يستمر حتى نهاية العام. ومنشأ هذه الزيادة في المقام الأول هو تزايد عدد السكان المشردين داخليا الذين يبلغ عددهم حاليا ١,٦ مليون نسمة. وهناك ٤٠٠ ٠٠٠ شخص آخرين يُقدر حاليا أنهم مضرورون بالصراع وبحاجة إلى المساعدة الإنسانية، ويمثل الرقم ٢ مليون زيادة قدرها ١٠٠ في المائة في عدد الأشخاص الذين هم بحاجة إلى المساعدة الإنسانية منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٤. ويعني هذا أن ما يقرب من ثُلث العدد التقديري لسكان دارفور هم الآن بحاجة إلى مساعدة من المجتمع الدولي لإنقاذ حياتهم.

١٨ - ومن الزيادة الصافية وقدرها ١٥٠ ٠٠٠ شخص تقريبا في عدد المشردين داخليا، هناك ١٠٠ ٠٠٠ شخص شُردوا مؤخرا نتيجة لانعدام الأمن أو جاذبية المساعدة المقدمة في المخيمات نظرا لتدهور آلياتهم الخاصة بالتصدي لتلك الأوضاع. وشهدت منطقة جنوب دارفور أكبر زيادة في عدد الأشخاص المشردين داخليا (زهاء ١٢٠ ٠٠٠ شخصا)، يُفسّر ذلك ارتفاع مستوى فقدان الأمن السائد في تلك المنطقة خلال هذه الفترة. فقد أدى تجدد القتال في منطقة ياسين، على سبيل المثال، إلى المزيد من تشريد الأشخاص وتوجههم إلى مخيم وكلمة في نيالا فضلا عن مدينة نيالا نفسها. وأفاد قادمون آخرون من الأشخاص المشردين داخليا بأنهم اضطُروا إلى الانتقال نظرا لنفادُ مخزوناتهم الغذائية بسبب فشل الموسم الزراعي لعام ٢٠٠٤ - مما أدى إلى زيادة هشاشة أوضاعهم وانعدام الأمن الغذائي في كثير من أنحاء دارفور. وسُجل انخفاض طفيف في عدد الأشخاص النازحين داخليا في شمال دارفور بسبب التحسينات المدخلة على التسجيل. وقد انتهى استقصاء قام به برنامج الأغذية العالمي أن ما يقرب من رُبع الأشخاص المشردين داخليا يواجهون نقصا خطيرا في الأغذية. وثمانية في المائة منهم لا يتلقون أي معونة غذائية على الإطلاق.

١٩ - ولقد أحرزت الأمم المتحدة وشركاؤها في أوساط المساعدة الإنسانية تقدما في تلبية الاحتياجات الفائقة الأهمية لإنقاذ الأرواح للسكان المضرورين من الصراع وذلك للفترة المنتهية في ١ تشرين الأول/أكتوبر. فقد تم إيصال الأغذية إلى ٧٠ في المائة من السكان الذين عُرّفوا بأنهم من المستضعفين المُعرضين للمخاطر، مقارنة بما يزيد قليلا عن ٥٠ في المائة خلال الشهر السابق. وارتفع عدد المستفيدين من المعونات الغذائية، من قرابة ٩٤٠ ٠٠٠ شخص إلى ١,٤ مليون شخص خلال هذه الفترة - زيادة تتجاوز قليلا ٥٠ في المائة. ولا تزال التغطية من حيث المأوى وما يتصل بذلك من البنود غير الغذائية متوقفة

عند ما يزيد قليلا على نصف السكان المتأثرين، حتى بالرغم من زيادة الدعم بصورته المُطلقة. ويرجع السبب الرئيسي لذلك إلى النمو المستمر في عدد المحتاجين من السكان، مقرونا بنقص قدرات التوزيع. وبالمثل، بالرغم من حدوث زيادة في العدد المطلق لأولئك الذين يحصلون على مساعدة في قطاع المياه والمرافق الصحية، فقد أسفر ارتفاع أعداد السكان المضرورين عن نشوء فجوة تربو على ٥٥ في المائة. وقد زادت فرص الاستفادة من المرافق الصحية الأولية، وزاد توافر الأدوية الأساسية؛ على أن هناك الكثير من مناطق نقص الخدمات في دارفور حيث تظل الفجوات أوسع مما ينبغي، عند قرابة ٨٠ في المائة، ويعزى ذلك في حالات كثيرة إلى انعدام الأمن.

٢٠ - وبيّنت الاستقصاءات الخاصة بالتغذية، التي أجرتها الأمم المتحدة ووكالاتها المساعدة الإنسانية الأخرى، معدلا شاملا لسوء التغذية الحاد مقداره ٢٢ في المائة ومعدلا لسوء التغذية الحاد إلى درجة شديدة مقداره ٤ في المائة. وتشير هذه الأرقام، رغم أنها لا تزال أرقاما أولية، إلى أوضاع بالغة المشاشة. وطبقا لدراسة استقصائية أجراها مؤخرا برنامج الأغذية العالمي، فإن نصف عدد العائلات تقريبا في دارفور لا يزال مفتقرا إلى ما يكفي ليقتات به.

٢١ - وفي مجالي الصحة والتعليم، فإن الأطفال كما هو الحال دائما، هم الضعفاء بصفة خاصة. ذلك أن ما يربو على ٤٠ في المائة من الأطفال المشردين داخليا مصابون بالإسهال، وما يقرب من خُمسهم مصابون بالتهابات الجهاز التنفسي الحادة. وطبقا لدراسة استقصائية أجراها برنامج الأغذية العالمي مؤخرا، فإن زهاء ٢٢ في المائة من الأطفال مصابون بسوء التغذية، وأقل من واحد من كل خمسة أطفال مصابون بسوء التغذية ويحتاجون إلى تغذية تكميلية هم الذين يجري إسعافهم ومساعدتهم حاليا. ولقد تم إحراز تقدم في تثبيت أوضاع سوء التغذية في مناطق التركيز السكاني. ولقد شهد تعليم الأطفال انتكاسة ضخمة بسبب الأزمة في دارفور. ويُقدَّر أن نسبة الذين كان باستطاعتهم الحصول على التعليم الأساسي المستدام من السكان المتأثرين بالصراع في ١ تشرين الأول/أكتوبر لم تزد على ٢٠ في المائة إلا قليلا. وقد ظلت الفجوة التعليمية ثابتة رغم الزيادة في أعداد السكان المضرورين.

٢٢ - ولا يزال انعدام الأمن السائد وتشريد السكان يعرقل كافة نُظم كسب العيش. فالخسائر في الماشية تزيد على ٩٠ في المائة بالنسبة للسكان المشردين داخليا في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. والتدخلات الغوثية حتى الآن محدودة حيث يعوق نقص التمويل أنشطة إنقاذ الماشية في حالات الطوارئ. ويُقدّر أن أكثر من ٤٦٠ ٠٠٠ أسرة معيشية في دارفور ستكون في حاجة إلى المساعدة الغذائية في عام ٢٠٠٥.

٢٣ - وتظل قيود التمويل مبعث قلق كبير لأوساط المساعدة الإنسانية. وقد تلقّت الوكالات حتى الآن قرابة ٧٥ في المائة من الاحتياجات (أو ٣٩٧ مليون دولار من أصل ٥٣٤ مليون دولار). ويمثل هذا تحسنا قريب العهد في الدعم المقدم من الجهات المانحة، ولكنه يترك ١٣٦ مليون دولار لا يزال يتعيَّن جمعها لعملية دارفور لعام ٢٠٠٤. ولا تزال بعض المجالات البالغة الأهمية وبعض أحاد الوكالات ناقصة التمويل بشكل كبير. وإذا أُريد للأمم المتحدة أن تفي بأهدافها في مجال تقديم المساعدة بنهاية سنة ٢٠٠٤، وأن يكون لها أثر أكبر كثيرا على الحالة الإنسانية، فالأمر بحاجة إلى توفير المزيد من الموارد. وبدون مواصلة تقديم مقادير كبيرة من الموارد، قد يضيع الكثير من المكاسب سُدى إذا لم يتسن زيادة المساعدة أكثر مما هي عليه للوفاء بالاحتياجات المتزايدة للسكان.

سادسا - وصول المساعدة الإنسانية

٢٤ - حاليا يتأثر وصول المساعدة الإنسانية في دارفور بعاملين، هما: مستوى انعدام الأمن، حيث يقتضي ذلك من وكالات المساعدة الإنسانية تعليق أنشطتها مؤقتا في بعض المناطق بغية حماية موظفيها؛ وأحوال الطرق والطقس التي يمكن أن تحد من إمكانية الانتقال إلى بعض المواقع، إن لم تجعلها متعذرة تماما. وتقل أهمية العامل الثاني مع اقتراب موسم الأمطار من نهايته. إلا أنه، كما وردت الملاحظة أعلاه، يمثل انعدام الأمن مصدر قلق متزايد حيث أدى إلى تقييد استخدام الطرق الرئيسية.

٢٥ - وحاليا، لا يتسنى الوصول سوى إلى ما يقل قليلا عن ٨٥ في المائة من الأشخاص المضرورين من الصراع والبالغ عددهم مليوني شخص في دارفور، وهي نسبة تماثل نسبة من تسنى الوصول إليهم في الشهر السابق. وتحظى ولاية غرب دارفور بأكبر قدر من وصول المساعدة الإنسانية، حيث يتسنى الوصول إلى ما يقل بقليل عن ١٠٠ في المائة من السكان المضرورين من الصراع، في حين أن الوصول إلى السكان في ولاية جنوب دارفور هو الأكثر صعوبة بسبب انعدام الأمن. ولا يتسنى الوصول إلا لنسبة ٧٠ في المائة من المتضررين.

٢٦ - وفي حين أن تقدما أُحرز في وصول المساعدة الإنسانية إلى المناطق التي تسيطر عليها حركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان في جنوب دارفور، من المرجح أن يؤدي نقص تعاون الحركة في شمال دارفور إلى فرض قيود شديدة على العمليات الإنسانية. وواصل مسؤولو الحركة المتمركزين في هذه المنطقة فرض شروط وقيود جديدة على وكالات المساعدة الإنسانية. والعواقب المأساوية لعدم قيام أطراف النزاع بتوفير حماية ودعم فعالين للعمليات الإنسانية اتضحت يوم ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، عندما أدى انفجار لغم مضاد للدبابات زُرع حديثا إلى مقتل اثنين من موظفي المساعدة الإنسانية التابعين للمنظمة غير

الحكومية ''صندوق إنقاذ الطفولة - المملكة المتحدة''. ومنطقة ''أم برو'' هي الآن 'منطقة محظورة' بالنسبة لجميع الأنشطة الإنسانية للأمم المتحدة وصندوق إنقاذ الطفولة - المملكة المتحدة. وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر أبرم موظفو الأمم المتحدة محليا اتفاقا مع الحركة في شمال دارفور بشأن ''قواعد أساسية'' لإجراءات الإبلاغ ومبادئ العمليات الإنسانية في المنطقة. إلا أن الحركة لم تقم حتى الآن بتنفيذ التفاهم الجديد. وعوضا عن ذلك، وضع قادة جيش تحرير السودان شروطا إضافية فيما يتعلق بالإبلاغ.

٢٧ - وحافظت الحكومة على امتناعها الاختياري عن فرض قيود على استيراد السلع والمعدات الإنسانية، وكذلك القيود على تأشيرات الدخول والتسجيل بالنسبة للمنظمات غير الحكومية التي تعمل حديثا. واليوم، تم تسجيل نحو ٧٠ منظمة غير حكومية للعمل في دارفور. ويظهر ذلك في عدد موظفي المساعدة الإنسانية لعملية دارفور، حيث زاد عددهم من ٠٠٠ ٥ شخص في أيلول/سبتمبر إلى ما يتجاوز ١٠٠ ٦ شخص في ١ تشرين الأول/أكتوبر، بمن فيهم ٧٨٠ فردا من أفراد العمل الإنساني الدولي.

سابعا - عمليات العودة

٢٨ - في تقريري السابق، قلت إنه، نتيجة لاستمرار عدم اليقين إزاء الأحوال الأمنية في مناطق العودة، فإن الغالبية العظمى من المشردين داخليا لا ينوون العودة إلى قراهم في المستقبل القريب. وفي حين أن بعض المشردين داخليا قد يستجيبون لتحسن الأمن في بعض أجزاء دارفور بالعودة إلى مساكنهم، تشير المقابلات مع المشردين إلى أن مستوى الحماية والأمن لا يزال غير كاف لإقناع غالبيتهم بالمخاطرة بالعودة.

٢٩ - وفي اجتماع آلية التنفيذ المشتركة في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، ادعى والي جنوب دارفور أن ما يربو على ٠٠٠ ٧٠ شخص من المشردين داخليا قد عادوا إلى مساكنهم. ويبدو هذا الرقم مرتفعا بشكل غير واقعي. وتتولى آلية تنسيق الإدارة تقدير أعداد العائدين من هؤلاء المشردين داخليا وغيرهم، وهي الآلية التي أُنشئت بموجب مذكرة التفاهم بين الحكومة والمنظمة الدولية للهجرة في ٢١ آب/أغسطس، حيث تقوم بالتأكد من طوعية وملاءمة أي عودة للمشردين داخليا في منطقة دارفور.

٣٠ - وفي تشرين الأول/أكتوبر، كان التعاون بشأن المسائل المتصلة بالعودة بين الحكومة والمنظمة الدولية للهجرة والأمم المتحدة مرضيا. ومنذ إنشاء آلية تنسيق الإدارة بموجب مذكرة التفاهم، أُحرز تقدم في التوصل إلى تعاريف للملاءمة والطوعية وفي وضع إجراءات قياسية للعمل. وآلية تنسيق الإدارة مستعدة الآن للعمل في جميع أجزاء دارفور. إلا أنه،

كما يرد إيضاحه أدناه، وردت تقارير الشهر الماضي عن بعض الحوادث المتيرة للقلق التي تعرض فيها أشخاص مشردون داخليا لضغوط لإرغامهم على العودة.

ثامنا - حقوق الإنسان والحماية

٣١ - يظل انعدام الأمن الشخصي للمدنيين يمثل أكبر مصدر للمعاناة الإنسانية في دارفور. وتؤثر الحالة الأمنية على القرارات التي يتخذها المدنيون يوميا في دارفور، مثل اتخاذ قرار بالعودة إلى مساكنهم أو البقاء في المخيم، أو بشأن الهرب من مساكنهم التي توجد في قرية أو منطقة معرضة للخطر. وتستمر الهجمات وأعمال التخويف ضد المشردين داخليا والمجتمعات المضيفة في ولايات دارفور الثلاث. ويستمر ورود تقارير إلى مراقبي حقوق الإنسان عن حالات الاغتصاب، والاختطاف، والإعدام الخارج عن نطاق القانون، والنهب، التي تقوم بها مليشيات الجنجويد، وترويع المشردين داخليا والمجتمعات التي تستضيفهم.

٣٢ - وفي تقريري السابق، لاحظت تصاعد مستوى السخط والغضب بين المشردين داخليا نتيجة للهجمات المستمرة بالقرب من المخيمات. ولم يقل مستوى عدم الثقة والغضب هذا خلال الفترة قيد الاستعراض. وقد ضاعف من ذلك تزايد انعدام الأمن والضغط الناجم عن استمرار تدفق الأشخاص المشردين حديثا. علاوة على ذلك، في غالبية الحالات لم تتم استجابة السلطات محليا عن وجود تفهم ورعاية حقيقيين للأشخاص المعنيين.

٣٣ - ولا تزال الشرطة لا تحظى بالثقة، خاصة في الأماكن التي يشعر فيها المدنيون بأن الشرطة غير قادرة على الاستجابة للحالات الجديدة، أو على حمايتهم من هجمات المليشيات أو حركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان. علاوة على ذلك، تشير تقارير إلى أن أنشطة بعض مسؤولي الأمن في المخيمات تمثل جزءا من المشكلة. فقد اعتقل ثلاثة شيوخ في مخيم كلمة بالقرب من نيالا بجنوب دارفور في ١ تشرين الأول/أكتوبر وأفادت التقارير بأنهم عُذبوا لأنهم اعترضوا على عودة المشردين داخليا أو نقلهم إلى مخيم جديد، هو مخيم السّريف. وأُرغم الشيوخ الثلاثة، قبل إطلاق سراحهم المشروط (اثنان يوم ١٥ تشرين الأول/أكتوبر والآخر يوم ١٧ تشرين الأول/أكتوبر)، على القسم بأنهم لن يفصحوا عما عانوه لأي شخص. وبصفة خاصة، طُلب إليهم عدم الإفصاح عما يحدث لأي موظف من موظفي المنظمات الدولية غير الحكومية. وأُمروا بالحضور ومقابلة الشرطة المحلية مرتين أسبوعيا. ويشير ذلك إلى جهد منتظم تبذله بعض السلطات لاستخدام الترويع أو الاعتقال أو التعذيب أو الرشوة لحث المشردين داخليا على العودة أو الانتقال إلى مكان آخر.

S/2004/881

٣٤ - وعدم وضوح الأدوار الأمنية للقوات النظامية وغير النظامية الذي ورد ذكره في الفقرة ٦ (د) يتضح أيضا في الدوريات المشتركة بين الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة وفي إشراك قوات الدفاع الشعبي في تحقيقات الشرطة. ويؤدي ذلك إلى ترويع المشردين داخليا والسكان المحليين. ويعيق ذلك أيضا رصد حالة حقوق الإنسان. وينبغي للحكومة أن تقدم وصفا واضحا لولاية وهيكل الشرطة المدنية وأن تحدد بوضوح تقسيم العمل بين الشرطة والقوات الأخرى.

٣٥ - ولم تكفل السلطات في دارفور بعد وصول مراقبي حقوق الإنسان على نحو حر وغير معاق وفي حينه إلى السجون ومراكز الاحتجاز. وحتى الآن رفضت تلك السلطات السماح برصد مراكز الاحتجاز التي تسيطر عليها الاستخبارات العسكرية. ويبعث ذلك على القلق بوجه خاص، حيث تفيد التقارير باستمرار حدوث انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في تلك المراكز.

٣٦ - واتفق ممثلي الخاص مع الحكومة على تشكيل لجنة فرعية تابعة لآلية التنفيذ المشتركة لإثارة مسائل حقوق الإنسان والحماية ومتابعتها. وستتألف اللجنة الفرعية من ممثلين للأمم المتحدة والحكومة (وزارة العدل ووزارة الخارجية)، وستجتمع للمرة الأولى في بداية تشرين الثاني/نوفمبر. وقد تساعد هذه الآلية في كفالة متابعة سياسية لمسائل الحماية محليا. ويمكن لها أن تساعد أيضا في الحالات التي يتعين فيها إبلاغ الحكومة في الخرطوم بأنشطة السلطات الإقليمية والمحلية التي قد تشكل انتهاكات لحقوق الإنسان والتي يتعين على الحكومة فيها اتخاذ الإجراءات الملائمة.

٣٧ - وقد أدى الصراع في دارفور إلى إيجاد ظروف تهدد سلامة ورفاه بضع مئات الآلاف من الأطفال. ويشكل الأطفال دون سن الثامنة عشرة نسبة ٥٥ إلى ٦٠ في المائة من السكان المشردين في دارفور. وعدد كبير منهم هم إما ضحايا للعنف أو تضرروا نفسيا من الأعمال العنيفة التي شهدوها. وأبلغت عدة مصادر، بما فيها لجنة الاتحاد الأفريقي لمراقبة وقف إطلاق النار، عن قيام جيش تحرير السودان بتجنيد الأطفال. وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، أصدر مدير إدارة التعليم في شمال دارفور أمرا إلى جميع المدرسين من كتم، وأم كدادة، ومليط، والواحة، وطويلة، وكبكابية، بالعودة إلى مدنهم. ومغادرة ١١٣ مدرسا من جملة ٣٧٥ مدرسا ستضاعف من أشكال الحرمان الخطيرة بالفعل المفروضة على الأطفال في مخيم أبو شوك. وقد دعوت الحكومة إلى بذل كل ما في وسعها لرعاية الأطفال الضعفاء وحمايتهم في المخيمات والمجتمعات المحلية وتجنب اتخاذ قرارات قد يراها المشردون داخليا نوعا من الضغط عليهم للعودة إلى مساكنهم.

٣٨ - وما فتئت وكالات الأمم المتحدة تبذل جهودها من أجل تعزيز حماية المشردين داخليا والمدنيين في دارفور. وأفضت برامج منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الموصوفة في تقاريري السابقة إلى تدريب ٨٥٠ من أفراد الشرطة والجهاز القضائي في الفاشر ونيالا في مجال أحكام حقوق الإنسان وسيادة القانون الرئيسية المتعلقة بالمدنيين. وتشمل تلك البرامج أيضا النساء والأطفال الذين تعرضوا للعنف الجنسي والعنف المرتكز على أساس نوع الجنس. ويجري وضع برامج تكميلية في المنطقة لدعم حماية ضحايا العنف الجنسي، ويشمل ذلك تزويدهم بالخدمات الطبية والقانونية والنفسية.

٣٩ - وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، اعتمد فريق الأمم المتحدة القطري استراتيجية لحماية المدنيين في دارفور، يتمثل هدفها في الحماية عن طريق الوجود: ثمة حاجة إلى زيادة الوجود الدولي للمساعدة على منع الهجمات والتلبية الكافية لاحتياجات الأشخاص المتأثرين بالمستوى الكبير لانعدام الأمن والعنف. وتركز الاستراتيجية على إعطاء الأولوية للأنشطة في الميادين التالية: احتياجات الحماية للسكان سواء المقيمين في المخيمات أو غير المقيمين فيها، والحماية من عمليات العودة أو إعادة التوطين غير الطوعية، والاحتياجات المحددة للأطفال في دارفور، والتدابير الرامية إلى الوقاية من آثار أعمال الاغتصاب والعنف الجنسي والعنف المرتكز على أساس نوع الجنس التي ما زالت مستمرة والتخفيف منها.

٤٠ - وقد ذكرت في تقريري السابق أن الأمم المتحدة ستقوم برصد أثر التدابير التي اتخذتها الحكومة مؤخرا والرامية إلى كفالة حصول ضحايا الاعتداء الجنسي على العلاج وتمكينهم من تقديم شكواهم وفقا للمعايير الدولية في مجال حقوق الإنسان. على أن التدابير الرسمية التي اتخذتها الحكومة في هذا الإطار لا يجري تنفيذها، حسب ما أورده مراقبو حقوق الإنسان. ورغم أن الإعلان عنها قد حصل في أواخر آب/أغسطس ٢٠٠٤، فهي لا تطبق من قبل المسؤولين على المستوى ذي الأهمية في الميدان.

تاسعا - عملية السلام بين الشمال والجنوب

٤١ - كنت في تقريري السابق قد أعربت عن القلق إزاء الطريق المسدود الذي آلت إليه عملية السلام التي تقودها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، رغم الجهود الدولية المتضافرة التي بذلها المجتمع الدولي لإعادتها إلى مسارها، بما في ذلك المساعي الحميدة التي قمت بها. ويحدوني أمل أكبر في الوقت الحالي نظرا لاستئناف العملية السياسية التي تتناول النزاع بين الجنوب والشمال وللتقدم المحرز فيها.

٤٢ - وفي الفترة من ٧ إلى ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، بدأ النائب الأول للرئيس في حكومة السودان، علي عثمان طه ورئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان، الدكتور جون قرنق مفاوضات رفيعة المستوى في نيروبي لحل المسائل الأمنية العالقة والتخطيط لإنجاح مفاوضات السلام. وجرت المناقشات بين الطرفين في جو من الود والصراحة، وتمكنا من حل معظم المسائل العالقة فيما يخص ترتيبات وقف دائم لإطلاق النار، بما في ذلك ما يتعلق بنشر وحدات متكاملة مشتركة في شرق السودان والنهج التعاوني في التعامل مع سائر الجماعات المسلحة أثناء الفترة الانتقالية.

٤٣ - وفي الوقت ذاته، لم يتمكن الطرفان من التغلب على خلافاتهما فيما يتعلق بمسألة تمويل القوات المسلحة في جنوب السودان وتوقيت إدماج سائر الجماعات المسلحة في هياكل كل من القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان خلال الفترة الانتقالية. وهاتان المسألتان لا ينبغي أن تشكلا حجر عثرة في طريق إتمام محادثات السلام، حيث أن أي تأخير في حلهما من شأنه أن يؤثر حتما في خطط الأمم المتحدة المتعلقة بالمراحل السابقة للانتشار في جنوب السودان ومناطق الصراع الثلاث. ومن ثم أناشد قيادتي الطرفين التركيز على التعجيل بإيجاد حل للمسألتين المذكورتين.

٤٤ - وقد شدد ممثلي الخاص في مناقشاته مع القائدين على ضرورة تركيز الطرفين على النتيجة النهائية. ودعاهما إلى التحلي بالشجاعة والحكمة السياسيتين ونبههما إلى ضرورة مقاومة النزعة إلى إعادة فتح باب التفاوض بشأن البروتوكولات الموقعة، أو إلى ''كسب الوقت'' أملا في تحقيق مزيد من المكاسب. وأكد له الطرفان معا في ردهما أنهما يسعيان إلى التعجيل بإنهاء المحادثات وأنهما لن يعيدا فتح باب التفاوض بشأن الاتفاقات التي تم التوصل إليها. ومن بواعث الأمل أن رئيسي الوفدين قررا أيضا أن تبدأ فورا المناقشة على الصعيد التقني بشأن طرائق التنفيذ الأخرى، فضلا عن الضمانات الإقليمية والدولية.

٤٥ - وفي الفترة من ١٧ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، أجرى الطرفان مفاوضات على الصعيد التقني لمناقشة طرائق التنفيذ، وهي المفاوضات التي عمل خلالها الطرفان في إطار ثلاث لجان فرعية لمناقشة بروتوكول ماشاكوس وبروتوكولات تقاسم السلطة، والثروة والبروتوكول المتعلق بمناطق الصراع. ووافقت اللجنة التقنية على استئناف المفاوضات في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، إذ تعذر على الطرفين أن يقدما نصا موحدا إلى أمانة السلام في إيغاد بخصوص طرائق التنفيذ. على أن أمانة السلام في إيغاد ستواصل خلال فترة التوقف هذه، العمل بشأن المسائل التقنية. كما اتفق القائدان، نائب الرئيس طه والرئيس قرنق، على

الاجتماع في ١١ كانون الأول/ديسمبر لحل أي مسائل عالقة فيما يخص طرائق التنفيذ التي قد تطرحها اللجنة التقنية، ووضع نص اتفاق شامل للسلام في صيغته النهائية.

٤٦ - واستشار الطرفان الأمم المتحدة في جوانب مختلفة من وقف إطلاق النار، متوخيين أن تضطلع الأمم المتحدة بدور الرصد والتحقق خلال مرحلة التنفيذ. وفي نهاية المحادثات في نيروبي، أعلن الطرفان على الملأ أنهما تمكنا من معالجة وحل بعض الشواغل التي أثارتها الأمم المتحدة فيما يتعلق بعناصر محددة من ذلك الدور.

عاشرا - عملية السلام المتعلقة بدارفور

٤٧ - بدأت المحادثات السياسية بين الحكومة وحركتي التمرد في دارفور في ٢٣ آب/أغسطس في أبوجا تحت رعاية الاتحاد الأفريقي. وأفضت المفاوضات المتعلقة بالمسائل الإنسانية إلى اتفاق بشأن بروتوكول لتحسين الحالة الإنسانية في دارفور. بيد أن الأطراف رفضت توقيع البروتوكول ريثما يتم الاتفاق على المسائل المتبقية. وبدأت المفاوضات بشأن بروتوكول أمني، إلا أن التباين الواسع في مواقف الأطراف حال دون توصلها إلى اتفاق. وتحسّبا لتدخل مجلس الأمن فيما يظهر، لم تكن الحكومة على استعداد لتجاوز اتفاق نجامينا، في حين أصرت حركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة على مطالب تتجاوز كثيرا ما كانت الحكومة على استعداد لقبوله. ولما كان الجانبان يتوقعان أن يتخذ مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي قرارات مهمة ذات صلة بالحالة الأمنية، فقد اختارا وقف المفاوضات في أبوجا مؤقتا واتفقا على استئنافها في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر.

٤٨ - وفي الفترة الفاصلة بين جولتي محادثات أبوجا، اجتمع ممثلي الخاص بممثلي حركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة وحكومة السودان في أسمرة ونيروبي والخرطوم. وخلال هذه المحادثات، حددت الأطراف الثلاثة كافة التزاماتها بوقف إطلاق النار وبضرورة التوصل إلى حل سياسي للصراع في دارفور. وتسليما بالحاجة إلى تنسيق تنفيذ الالتزامات التي قطعتها الحكومة على نفسها، اجتمع ممثلي الخاص، في ٢٤ أيلول/سبتمبر، بممثلي الحكومة ولجنة وقف إطلاق النار التابعة للاتحاد الأفريقي. وأعربت الحكومة عن استعدادها للدخول في حوار مع ممثلي حركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان، والأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، ولجنة وقف إطلاق النار من أجل تنسيق تنفيذ التزاماتها بموجب البيان المشترك، وقراري مجلس الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤) و ١٥٦٤ (٢٠٠٤)، وخطة العمل، واتفاق نجامينا. ووجه ممثلي الخاص دعوة لممثلي حركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان، وحركة العدالة والمساواة من أجل تشكيل "آلية للتنسيق".

وكرر هذه الدعوة أثناء اجتماعه بالوفد في أبوجا، في نهاية تشرين الأول/أكتوبر. ووعدت الحركتان بالنظر في الدعوة، ولكنهما لم تقدما ردهما حتى الآن.

٤٩ - وشاركت بعثة الأمم المتحدة المتقدمة في السودان أيضا في اجتماع لجنة وقف إطلاق النار عُقد في نجامينا في ٤ تشرين الأول/أكتوبر لمناقشة امتثال الأطراف لأحكام وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية، وجددت الأطراف خلال هذا الاجتماع تأكيد الحاجة إلى إنشاء آلية في الميدان لتنسيق تنفيذ مختلف الالتزامات الأمنية لحكومة السودان. وما زالت هذه المسألة عالقة، وآمل أن تفضي المناقشات الجارية في أبوجا إلى نتيجة إيجابية في هذا الصدد.

٥٠ - واستأنفت الأطراف المحادثات في أبوجا في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر. وبعد حفل الافتتاح، نظم فريق الوساطة التابع للاتحاد الأفريقي حلقة عمل لفائدة الأطراف بشأن الدروس المستخلصة من عملية السلام التي ترعاها إيغاد. ومنذ حضور ممثلي الخاص افتتاح المحادثات، حث الأطراف على الاستجابة لمطلب مجلس الأمن القاضي بتوقيع البروتوكول المتعلق بتحسين الحالة الإنسانية الذي اتفقت بشأنه خلال جولة المحادثات الأولى. وشدد ممثلي الخاص أيضا في مناقشاته مع الأطراف على ضرورة إنشاء آليات في الميدان لتيسير تنفيذ ذلك البروتوكول، وتنسيق تنفيذ الالتزامات الأمنية للأطراف، والحيلولة دون وقوع انتهاكات أخرى لوقف إطلاق النار. وواصلت الأطراف مناقشة الشواغل الأمنية في إطار اللجنة الأمنية، كما شرعت في المفاوضات المتعلقة بالمسائل السياسية في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر. وأدلت الأطراف ببيانات استهلالية في الجلسة العامة، تطرقت فيها لرؤيتها للحل السياسي، وأعربت عن استعدادها للتفاوض بشأن إعلان المبادئ خلال هذه الجولة من المحادثات. وقد حثثناها على أن تناقش أيضا سبل كفالة التنفيذ التام والفوري للبروتوكول المتفق عليه بشأن تحسين الحالة الإنسانية في دارفور، سواء وُقّع أو لم يُوقّع.

٥١ - ولكي تفضي محادثات أبوجا إلى حل سلمي شامل للصراع في دارفور، يجب على الأطراف أن تعجل ببدء المفاوضات السياسية، مما يمكنها من التوصل إلى اتفاق بشأن جميع المسائل العالقة الأخرى. ولن يتأتى للأطراف أن تتقبل الاختيارات الصعبة في ميادين من قبيل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إلا إذا تأكدت بالفعل من تلبية مطالبها السياسية ومراعاة معالجتها السياسية. وقد بدأ الصراع في دارفور بسبب عدم الاستجابة للمطالب السياسية، وليس من المحتمل أن ينتهي قبل التوصل إلى اتفاق بشأن تلك المطالب.

٥٢ - بيد أنه للتوصل إلى مثل ذلك الاتفاق الإطاري، يتعين أن تقدم جميع الأطراف رؤيتها فيما يتعلق بمستقبل السودان، وربطها باتفاق السلام الذي اقترب إكماله تحت رعاية إيغاد. إن الانتقال إلى إقامة شراكة بين الحكومة والمتمردين أمر أساسي كذلك لنجاح

المفاوضات في أبوجا. وفيما تظل الثقة بين الأطراف - في أفضل الأحوال - عند حدها الأدنى، فإنها تحتاج إلى اتخاذ قرار استراتيجي بالعمل مع بعضها بعضا من أجل تحقيق واقع جديد في دارفور. ويمكن لهذه الشراكة بقيادة الاتحاد الأفريقي ومساعدة المجتمع الدولي، أن تنهض وأن تعيد تدريجيا بناء الثقة المتصدعة بين الحكومة والحركتين المتمردتين.

٥٣ - ومع ذلك، فلكي يكون أي اتفاق، سياسيا كان أم أمنيا، ذا جدوى، يتعين على الأطراف أن تكفل قبوله من جانب جميع السكان في دارفور على تنوعهم. وأفضل ضمانة لتحقيق السلام الدائم في تلك المنطقة من السودان التي مزقها الصراع هي إصلاح النسيج الاجتماعي في دارفور وإعطاء سكانها شكلا مناسبا من الحكم والوسائل الضرورية للتنمية.

حادي عشر - الاتحاد الأفريقي

٥٤ - أصدر مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، بيانا بشأن الحالة في دارفور أعلن فيه أنه سيزيد عدد أفراد بعثته في هذه المنطقة إلى ٣ ٣٢٠ فردا، وهو عدد يشمل ٢ ٣٤١ فردا عسكريا، من بينهم ٤٥٠ مراقبا وما يصل إلى ٨١٥ فردا من أفراد الشرطة المدنية. ووسّع أيضا نطاق ولاية بعثته بحيث تجاوزت اتفاق نجامينا لتشمل رصد توفير الأمن للعائدين من المشردين داخليا والتحقق منه، ورصد الجهود التي تبذلها الحكومة لنزع أسلحة الميليشيات الخاضعة لسيطرتها والتحقق منها، وحماية المدنيين المعرضين لخطر وشيك والموجودين في المنطقة المجاورة مباشرة لقوات ومراقبي الاتحاد الأفريقي، مع العلم أن حماية السكان المدنيين تقع على عاتق الحكومة السودانية، وإقامة اتصالات استباقية مع الشرطة السودانية. وهذه الولاية تتوافق توافقا وثيقا مع المهام المقترحة في تقريري الأخير الذي أشرت فيه إلى أن أي قوة موسعة تابعة للاتحاد الأفريقي يتعيّن أن تكون كبيرة في حجمها ويتم نشرها بسرعة وتتمتع بولاية تتجاوز إلى حد كبير مجرد الإشراف على اتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار. وفي جلسة عقدت في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، أيد البرلمان السوداني نشر قوات إضافية تابعة للاتحاد الأفريقي في دارفور وأشارت الحكومة إلى أنها ستقبل بقياء بعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور بالتحقق من مسألة ما إذا كان أفراد ميليشيا الجنجويد قد عيّنوا في صفوف الشرطة.

٥٥ - وأدمجت وحدة مساعدة تابعة للأمم المتحدة في أديس أبابا إدماجا كاملا في مديرية السلام والأمن التابعة للجنة الاتحاد الأفريقي وتقاسمت الأماكن مع عناصرها المعنيين مباشرة بإدارة بعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور. وزودت الوحدة خبراء فنيين في مجالات السوقيات والشرطة المدنية والعمليات. وقد شرعت هذه الوحدة، بإشراف ممثلي الخاص، في القيام بدور بسيط في دعم البعثة المعزّزة للاتحاد الأفريقي في دارفور.

٥٦ - وفي تشرين الأول/أكتوبر، حددت بعثة الأمم المتحدة المتقدمة في السودان موظفين وإمدادات للدعم وزعتها على المكاتب الميدانية في الفاشر ونيالا. ونُقلت معدات إضافية جوا إلى الخرطوم ونيالا من قاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في برينديزي لإنشاء مكاتب كاملة في الفاشر ونيالا، وفي الجنينة وزالينجي في شهر كانون الأول/ديسمبر.

٥٧ - وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، بدأ انتشار بعثة الاتحاد الأفريقي، بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية، بوصول نحو ٥٠ جنديا نيجيريا إلى الفاشر تلاهم نحو ١٧٠ عسكريا رواندیا في ٣٠ و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، مما أدى إلى زيادة العنصر العسكري الحالي للاتحاد الأفريقي ليصل إلى حوالي ٦٧٠ جنديا. ومن المرجح أن يظل الجنود الذين وصلوا حديثا في مدينة الفاشر حتى تتوفر للاتحاد الأفريقي الموارد الجوية الكافية لإعادة نشرهم في القطاعات الخارجية المعينة.

ثاني عشر - الإعداد لعملية للأمم المتحدة لدعم السلام

٥٨ - وفقا لقرار مجلس الأمن ١٥٤٧ (٢٠٠٤)، أنشأت الأمم المتحدة بعثة سياسية خاصة هي بعثة الأمم المتحدة المتقدمة في السودان. ومما ساعد على نشر هذه البعثة بشكل سريع نسبيا توقيع الحكومة السودانية على اتفاق مع الأمم المتحدة بشأن مركزها وأفرادها. لكن رغم أن رئيس الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان قد تعهد لي في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، فإن الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لم تستجب بعد لتبادل رسائل بهذا الشأن. وأحث الحركة الشعبية/الجيش الشعبي على الإسراع بالاستجابة لأنه من صالحها التعاون مع البعثة ومع الخطط الأخرى لعملية دعم السلام في جنوب البلد.

٥٩ - وقد أنشأت البعثة مكتب اتصال في نيروبي حتى تكفل حضور الأمم المتحدة بشكل مستمر في المحادثات وتوفر المشورة والخبرة في المسائل المتصلة بدور الأمم المتحدة في دعم تنفيذ اتفاق سلام شامل في المستقبل. لكن، مع اقترابنا من التوصل إلى إبرام اتفاق، لا يزال هناك كثير من الأعمال التحضيرية التي ينبغي القيام بها، لا سيما في منطقة الجنوب، وتتعلق هذه الأعمال بتوقع عودة اللاجئين والمشردين داخليا وإعادة إدماجهم ووضع برنامج شامل لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي تقريري الصادر في ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، أكدت للمجلس التحديات الجسام التي تواجهها البعثة في مجال السوقيات وهي بصدد إعداد عملية لدعم السلام. وإضافة إلى هذا الجهد المتوقع، تبذل البعثة جهدا كبيرا في الأعمال المضطلع بها للتوصل إلى الاتفاق نفسه. وفي الوقت ذاته، ينكب ممثلي الخاص على تعزيز قدرته الإدارية من أجل بناء هيكل موحد وقوي للبعثة. والتطورات المذكورة أعلاه تقتضي توفير موظفين إضافيين في مختلف الميادين، بما في ذلك الشؤون المدنية والإغاثة الإنسانية

والإعلام ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والعودة وإعادة الإدماج، لتيسير التقدم نحو إبرام اتفاق شامل وإعداد الأمم المتحدة لتقديم دعم سريع في الميادين الحيوية حالما يتم إبرام الاتفاق.

ثالث عشر - ملاحظات ختامية

٦٠ - قلت في تقريري السابق إن شهر أيلول/سبتمبر قد ينظر إليه على أنه فترة انتقالية وأن هذا سيتوقف على الأحداث التي تقع في تشرين الأول/أكتوبر. وتجري المحادثات الآن في كرين، كينيا، بشكل جيد، وإذا ما نظر إليها بالاقتران مع نشر القوة الموسعة للاتحاد الأفريقي، يمكن القول بأن توقعاتي قد تحققت بدرجة كبيرة وبفضل دعم الشركاء. وقلت أيضا إن القوة الموسعة للاتحاد الأفريقي يتعين أن تكون كبيرة في حجمها ويتم نشرها بسرعة وتتمتع بولاية تتجاوز مجرد الإشراف على اتفاق تجاهيا لوقف إطلاق النار. وتتوافق ولاية البعثة في دارفور توافقا وثيقا مع المهام الواردة في تقريري السابق وهناك قوات أخرى تصل إلى الميدان في هذه اللحظة. وإدراكا مني لصعوبة هذه المهام، أعرب عن شكري للاتحاد الأفريقي لاتخاذه زمام المبادرة في هذه العملية الجوهرية الطموحة.

٦١ - لكن رغم ما أحرز من تقدم في هذين المجالين، ثمة تراجع في مجالات أخرى. فهناك المزيد من الانتهاكات لوقف إطلاق النار. ويبدو إجمالا، أن العنف يتزايد وأنه يؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على السكان المدنيين: من خلال التهديدات الموجهة إلى العاملين في الميدان الإنساني وكذلك من خلال تواصل الهجمات وحملات الترويع. ويتواصل شن الهجمات وتنفيذ عمليات القتل في دارفور بشكل غير مقبول.

٦٢ - ومما يعوق التقدم في تحسين الأمن في دارفور عدم تحرك الحكومة بشكل مقنع لإنهاء الإفلات من العقاب. فبدون وضع حد للإفلات من العقاب، لن تفل أي جماعة نزع أسلحتها، وبذلك يتواصل الاقتتال. وبدون إنهاء الإفلات من العقاب، لن يتجرأ أي مشرد أو أي لاجئ على العودة إلى بيته، وبذلك يتواصل الوضع المزري في المخيمات. وبدون إنهاء الإفلات من العقاب، تزداد العصابات قوة وتهدد السكان وتعوق إيصال المعونات إلى من هم في أمس الحاجة إليها بالمناطق المعزولة. ولا يمكن للحكومة أن تتذرع بتصرفات المتمردين أو أنشطة لجنة التحقيق الدولية لكيلا تتخذ أي تدابير لإنهاء الإفلات من العقاب. بل عليها أن تبني على ما قامت به من إجراءات محدودة جدا حتى الآن وتقدم برنامجا شاملا وملموسا لمحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات المنهجية الواسعة النطاق على مدى سنة أو أكثر.

٦٣ - ويعكس تزايد أعداد المشردين صعوبة الحماية والحالة الأمنية في دارفور. ويجب على أطراف الصراع أن ينظروا إلى هذا باعتباره رسالة واضحة تدعوها إلى السعي على وجه السرعة إلى التوصل إلى اتفاق للسلام. فعندما تُهيأ الظروف التي تحول دون المعاناة في المستقبل، قد يكون باستطاعة المشردين داخليا أن يعودوا بأعداد كبيرة إلى ديارهم بصورة طوعية كريمة. وفي غضون ذلك، تواصل الوكالات الإنسانية إحراز تقدم في تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المتأثرين بالصراع. وهذا التقدم لا يمكن الحفاظ عليه إلا إذا كان المانحون يستجيبون بسخاء في الوقت المناسب في جميع القطاعات الحيوية.

٦٤ - لقد أوردت في تقاريري السابقة الأسباب التي يمكن أن تجعل من نتائج عملية السلام بين الشمال والجنوب، أي السلام، ودستور جديد، وهيكل فيدرالي للدولة، والتمايز القومي، وحكومة عريضة القاعدة، نموذجا لدارفور. ويبدو أنه من الممكن جدا اكتمال هذه الجولة من المحادثات بحلول نهاية العام. وينبغي للمجتمع الدولي أن يكفل الحفاظ على هذا الزخم ويقدم الرسالة المناسبة إلى الأطراف بصوت واحد قوي. وتوحد الآن أكثر من ذي قبل حاجة ملحّة إلى الضغط بقوة على كافة الأطراف لوضع الاتفاقات في صيغتها النهائية والانتقال إلى مرحلة التنفيذ. وكما رأينا في الحالات السابقة، فإن المرحلة النهائية قد تكون أصعب المراحل إذ تظل التحديات الجديدة تظهر حتى آخر لحظة. وهذه المرحلة النهائية ينبغي الفراغ منها في آخر المطاف مع اقتراب نهاية هذه السنة التقويمية. ولا يدين المفاوضون بهذا للسكان المتأثرين بالصراع بين الشمال والجنوب فحسب، بل أيضا للسكان المقيمين في أماكن أخرى بالسودان، لا سيما في دارفور. ولذلك، فإن المفاوضين المشاركين في المحادثات بين الشمال والجنوب ينبغي أن يلتزموا بالعمل معا من أجل إيجاد حل للصراع في دارفور فور التوقيع على الاتفاق الشامل وذلك عن طريق تعزيز وتوطيد العملية السياسية التي بدأت في أبوجا على سبيل المثال.

٦٥ - وهناك عنف متزايد في دارفور، وثمة حركات جديدة تهدد السلام في كردفان والشرق والخرطوم. وهناك تردد في طاولة المفاوضات في أبوجا وانعدام للثقة وانقسام داخلي وقصور في القدرة على التفاوض، فضلا عن عدم الشعور بالطابع الملح للقضايا المطروحة. وأدعو جميع الأطراف والدول الأعضاء التي لها تأثير على الأطراف إلى عكس هذا الاتجاه الذي يبعث على القلق.

٦٦ - وقد اتخذ مجلس الأمن عددا من القرارات بشأن السودان في عام ٢٠٠٤ لسبب رئيسي هو زيادة القلق بشأن مصير السكان المدنيين. والقادة السياسيون على أي جانب كان الذين ينكرون الحقائق على الأرض ويتجاهلون مأساة الفقراء والضعفاء الذين يعيشون في

المناطق الواقعة تحت سيطرتهم والذين يعتمدون أساليب المماطلة في المفاوضات وإجراءات التنفيذ، يتصرفون بشكل غير مسؤول. ويود مجلس الأمن بحث إجراءات مبتكرة وسريعة لكفالة تنفيذ المطالبات المنصوص عليها في قراراته السابقة تنفيذا فعالا. ويوفر اجتماع مجلس الأمن المقرر عقده في نيروبي في أواسط شهر تشرين الثاني/نوفمبر فرصة كبيرة في هذا الصدد.

الأمم المتحدة

S/RES/1593 (2005)

مجلس الأمن

Distr.: General
31 March 2005

القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥١٥٨ المعقودة في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥

إن مجلس الأمن،

إذ يحيط علما بتقرير لجنة التحقيق الدولية بشأن انتهاكات القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان في دارفور (S/2005/60)،

وإذ يشير إلى المادة ١٦ من نظام روما الأساسي التي تقضي بأنه لا يجوز للمحكمة الجنائية الدولية البدء أو المضي في تحقيق أو مقاضاة لمدة اثني عشر شهرا بعد أن يتقدم مجلس الأمن بطلب بهذا المعنى،

وإذ يشير أيضا إلى المادتين ٧٥ و ٧٩ من نظام روما الأساسي وإذ يشجع الدول على الإسهام في الصندوق الاستئماني للمحكمة الجنائية الدولية المخصص للضحايا،

وإذ يحيط علما بوجود الاتفاقات المشار إليها في المادة ٩٨-٢ من نظام روما الأساسي،

وإذ يقرر أن الحالة في السودان لا تزال تشكّل تهديدا للسلام والأمن الدوليين،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - **يقرر** إحالة الوضع القائم في دارفور منذ ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية؛

٢ - **يقرر** أن تتعاون حكومة السودان وجميع أطراف الصراع الأخرى في دارفور تعاونا كاملا مع المحكمة والمدعي العام وأن تقدم إليهما كل ما يلزم من مساعدة، عملا بهذا القرار، وإذ يدرك أن الدول غير الأطراف في نظام روما الأساسي لا يقع عليها أي التزام

05-29271 (A)
0529271

بموجب النظام الأساسي، يحث جميع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى المعنية على أن تتعاون تعاونا كاملا؛

٣ - **يدعو** المحكمة والاتحاد الأفريقي إلى مناقشة الترتيبات العملية التي ستيسر عمل المدعي العام والمحكمة، بما في ذلك إمكانية إجراء مداولات في المنطقة، من شأنها أن تسهم في الجهود الإقليمية المبذولة لمكافحة الإفلات من العقاب؛

٤ - **يشجع أيضا** المحكمة على أن تقوم، حسب الاقتضاء ووفقا لنظام روما الأساسي، بدعم التعاون الدولي بجهود داخلية لتعزيز سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب في دارفور؛

٥ - **يشدد أيضا** على ضرورة العمل على التئام الجروح والمصالحة ويشجع في هذا الصدد على إنشاء مؤسسات تشمل جميع قطاعات المجتمع السوداني، من قبيل لجان تقصي الحقائق و/أو المصالحة، وذلك لتدعيم الإجراءات القضائية وبالتالي تعزيز الجهود المبذولة لاستعادة السلام الدائم، بمساعدة ما يلزم من دعم الاتحاد الأفريقي والدعم الدولي؛

٦ - **يقرر** إخضاع مواطني أي دولة من الدول المساهمة من خارج السودان لا تكون طرفا في نظام روما الأساسي، أو مسؤوليها أو أفرادها الحاليين أو السابقين، للولاية الحصرية لتلك الدولة المساهمة عن كل ما يدعى ارتكابه أو الامتناع عن ارتكابه من أعمال نتيجة للعمليات التي أنشأها أو أذن بها المجلس أو الاتحاد الأفريقي، أو فيما يتصل بهذه العمليات، ما لم تتنازل تلك الدولة المساهمة عن هذه الولاية الحصرية تنازلا واضحا؛

٧ - **يسلم** بأنه لا يجوز أن تتحمل الأمم المتحدة أية نفقات متكبدة فيما يتصل بالإحالة، بما فيها النفقات المتعلقة بالتحقيقات أو الملاحقات القضائية فيما يتصل بتلك الإحالة، وأن تتحمل تلك التكاليف الأطراف في نظام روما الأساسي والدول التي ترغب في الإسهام فيها طواعية؛

٨ - **يدعو** المدعي العام إلى الإدلاء ببيان أمام المجلس في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ اتخاذ هذا القرار ومرة كل ستة أشهر بعد ذلك عن الإجراءات المتخذة عملا بهذا القرار؛

٩ - **يقرر** أن يبقي المسألة قيد نظره.

الأمم المتحدة

S/RES/1627 (2005)

مجلس الأمن

Distr.: General
23 September 2005

القرار ١٦٢٧ (٢٠٠٥)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٢٦٩ المعقودة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته السابقة، ولا سيما القرار ١٥٩٠ المؤرخ ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٥، وإلى بيانات رئيسه المتعلقة بالسودان،

وإذ يعيد تأكيد التزامه بسيادة السودان ووحدته واستقلاله وسلامة أراضيه،

وإذ يكرر الإعراب عن مواساته وتعازيه لوفاة النائب الأول للرئيس الدكتور جون قرنق دمبيور في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٥؛ وإذ يثني على حكومة السودان ونائب الرئيس سالفا كير مايارديت للجهود المستمرة من أجل توطيد دعائم السلام في السودان،

وإذ يرحب بتنفيذ حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان لاتفاق السلام الشامل المبرم في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وإذ يرحب بوجه خاص بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية باعتبارها خطوة تاريخية هامة نحو تحقيق السلام الدائم في السودان،

وإذ يحث الطرفين على الوفاء بالالتزامات التي لم يوفيا بها بعد حيال اتفاق السلام الشامل، ولا سيما القيام، على سبيل الأولوية، بإنشاء اللجنة المعنية بالتقييم،

وإذ يقرر أن الحالة في السودان لا تزال تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين،

وإذ يعرب عن تقديره لالتزامات البلدان المساهمة بقوات لدعم بعثة الأمم المتحدة في السودان، وإذ يشجع على نشر تلك القوات لتمكين البعثة من دعم تنفيذ اتفاق السلام الشامل في حينه،

05-52155 (A)
0552155

١ - **يقرر** تمديد ولاية البعثة حتى ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٦، مع اعتزام تجديدها لفترات أخرى؛

٢ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس مرة كل ثلاثة أشهر تقريرا عن تنفيذ ولاية البعثة، بما في ذلك عملها من أجل تعزيز جهود بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان لتوطيد السلام في دارفور؛

٣ - **يحث** البلدان المساهمة بقوات على أن تدرس بتأن رسالة الأمين العام المؤرخة ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٥ (A/57/710)، وأن تتخذ الإجراءات المناسبة لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب أفراد تابعين لها عاملين في البعثة، بما في ذلك إجراء تدريب للتوعية قبل الانتشار، وأن تتخذ الإجراءات التأديبية وغيرها من الإجراءات الضرورية لكفالة المساءلة التامة في حالات سوء السلوك التي يقع فيها أفراد تابعون لها؛

٤ - **يقرر** أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

الأمم المتحدة

S/RES/1706(2006)

مجلس الأمن

Distr.: General
31 August 2006

القرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٥١٩، المعقودة في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٦

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته السابقة المتعلقة بالحالة في السودان، وبخاصة القرارات ١٦٧٩ (٢٠٠٦) المؤرخ ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٦ و ١٦٦٥ (٢٠٠٦) المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٦، و ١٦٦٣ (٢٠٠٦) المؤرخ ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٦، و ١٥٩٣ (٢٠٠٥) المؤرخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥ و ١٥٩١ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٥ و ١٥٩٠ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٥، و ١٥٧٤ (٢٠٠٤) المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ و ١٥٦٤ (٢٠٠٤) المؤرخ ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ و ١٥٥٦ (٢٠٠٤) المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤، وإلى بيانات رئيسه المتعلقة بالسودان،

وإذ يشير أيضا إلى قراراته السابقة ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، و ١٥٠٢ (٢٠٠٣) بشأن حماية موظفي المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة، و ١٦١٢ (٢٠٠٥) بشأن الأطفال والصراعات المسلحة، و ١٦٧٤ (٢٠٠٦) بشأن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة، الذي يؤكد مجددا في جملة أمور أحكام الفقرتين ١٣٨ و ١٣٩ من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي الذي عقدته الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٥، وكذلك إلى تقرير بعثته إلى السودان وتشاد في الفترة من ٤ إلى ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦،

وإذ يعيد تأكيد التزامه القوي بسيادة السودان ووحدته واستقلاله وسلامته الإقليمية، التي لن يتأثر أي منها بالانتقال إلى عملية للأمم المتحدة في دارفور، والتزامه القوي بقضية السلام، **وإذ يعرب عن تصميمه** على أن يعمل مع حكومة الوحدة الوطنية، في ظل

06-48462 (A)

الاحترام الكامل لسيادتها، للمساعدة في معالجة المشاكل المختلفة التي يواجهها السودان، وأن تتسم عملية الأمم المتحدة في دارفور، قدر الإمكان، بمشاركة أفريقية وطابع أفريقي قويين،

وإذ يرحب بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لإيجاد حل للأزمة في دارفور، بعدة طرق من بينها إنجاح محادثات السلام الجارية بين الأطراف السودانية بشأن الصراع الدائر في دارفور، والتي يقودها الاتحاد الأفريقي في أبوجا بنيجيريا، ولا سيما إطار العمل المتفق عليه بين الأطراف من أجل إيجاد حل للصراع الدائر في دارفور (اتفاق دارفور للسلام)، **وإذ يثني** على جهود الأطراف الموقعة لاتفاق دارفور للسلام، **وإذ يعرب** عن اعتقاده بأن الاتفاق يرسي الأساس لأمن دائم في دارفور، **وإذ يؤكد مجددا** ترحيبه بما أعلنه ممثل السودان في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٦ في الجلسة الخاصة التي عقدها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن دارفور، من التزام حكومة الوحدة الوطنية التام بتنفيذ الاتفاق، **وإذ يشدد** على أهمية بدء الحوار والتشاور بين الأطراف في دارفور في أقرب وقت ممكن، **وإذ يقر** بأن تقديم الدعم الدولي لتنفيذ الاتفاق مهم للغاية لإنجاحه،

وإذ يثني على الجهود التي بذلها الاتحاد الأفريقي من أجل إنجاح نشر بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، وكذلك على جهود الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية التي ساعدته في نشرها، وعلى دور البعثة في تقليص العنف المنظم المرتكب على نطاق واسع في دارفور، **وإذ يشير** إلى قراري مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المؤرخين ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٦، و ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ المبينين في الفقرة ١٠ من البلاغ الصادر عنه واللذين مؤداهما أن الاتحاد الأفريقي مستعد لاستعراض ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إذا ما أسفرت المشاورات الجارية بين حكومة الوحدة الوطنية والأمم المتحدة عن اتفاق بالانتقال إلى عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، **وإذ يشدد** على ضرورة قيام البعثة بالمساعدة في تنفيذ اتفاق دارفور للسلام إلى أن يتم الانتقال إلى قوة الأمم المتحدة في دارفور، **وإذ يرحب** بقرار مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن تعزيز ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان ومهامها، بما في ذلك حماية المدنيين، **وإذ يرى** أن البعثة بحاجة ملحّة إلى التعزيز؛

وإذ يؤكد مجددا قلقه من احتمال أن يمضي العنف الدائر في دارفور في التأثير سلبيا على باقي أنحاء السودان فضلا عن المنطقة، وخصوصا تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، **وإذ يشدد** على ضرورة معالجة جوانب الأمن الإقليمي من أجل تحقيق سلام دائم في دارفور؛

وإذ يظل يساوره قلق بالغ لتدهور العلاقات بين السودان وتشاد مؤخرا، وإذ يدعو حكومتي البلدين إلى التقيد بالتزاماتهما بموجب اتفاق طرابلس المبرم في ٨ شباط/فبراير

٢٠٠٦، والاتفاق الموقع بين السودان وتشاد في انجامينا في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٦، وإلى الشروع في تنفيذ تدابير بناء الثقة التي اتفقتا عليها طوعا، **وإذ يرحب** بإعادة العلاقات الدبلوماسية مؤخرا بين السودان وتشاد، **وإذ يدعو** جميع الدول في المنطقة إلى التعاون في ضمان الاستقرار الإقليمي،

وإذ يكرر إدانته القوية لجميع انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي المرتكبة في دارفور، **وإذ يدعو** حكومة الوحدة الوطنية إلى اتخاذ إجراءات عاجلة من أجل التصدي للعنف الجنساني في دارفور، بما في ذلك الإجراءات الرامية إلى تنفيذ خطة العمل لمكافحة العنف الموجه ضد المرأة في دارفور، مع التركيز بصفة خاصة على مسألة إلغاء الاستمارة رقم ٨ وتوفير سبل الانتصاف القانوني،

وإذ يعرب عن قلقه البالغ بشأن أمن العاملين في مجال المساعدات الإنسانية وإمكانية وصولهم إلى السكان المحتاجين، بمن فيهم اللاجئون والمشردون داخليا وغيرهم من السكان المتضررين من الحرب، **وإذ يدعو** جميع الأطراف، لا سيما حكومة الوحدة الوطنية، إلى أن تكفل، وفقا لأحكام القانون الدولي ذات الصلة، وصول العاملين في مجال الإغاثة إلى جميع المحتاجين في دارفور بشكل كامل وآمن وبدون معوقات، وأن تكفل كذلك إيصال المساعدة الإنسانية، لا سيما إلى المشردين داخليا واللاجئين،

وإذ يحيط علما بالبلاغات الصادرة عن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ١٢ كانون الثاني/يناير و ١٠ آذار/مارس و ١٥ أيار/مايو و ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن تحول بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى عملية تابعة للأمم المتحدة،

وإذ يحيط علما بتقرير الأمين العام عن دارفور المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦ (S/2006/591)،

وإذ يعتبر أن الحالة في السودان ما زالت تشكل خطرا يهدد السلام والأمن الدوليين،

١ - **يقرر**، دون المساس بما تضطلع به بعثة الأمم المتحدة في السودان حاليا من عمليات وولاية على النحو المنصوص عليه في القرار ١٥٩٠ (٢٠٠٥)، ومن أجل دعم التنفيذ المبكر والفعال لاتفاق دارفور للسلام، توسيع نطاق ولاية هذه البعثة على النحو المحدد في الفقرات ٨ و ٩ و ١٢ أدناه، ونشرها لتشمل دارفور، ولذلك يدعو إلى موافقة حكومة الوحدة الوطنية على هذا الانتشار، **ويحث** الدول الأعضاء على توفير القدرات اللازمة لنشرها بسرعة؛

٢ - **يطلب** إلى الأمين العام ترتيب النشر السريع لقدرات إضافية لبعثة الأمم المتحدة في السودان، حتى تتمكن من الانتشار في دارفور، وفقا للتوصية الواردة في تقريره المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦؛

٣ - **يقرر** تعزيز قوام بعثة الأمم المتحدة في السودان بعدد يصل إلى ٣٠٠ ١٧ من الأفراد العسكريين وبعنصر مدني مناسب يشمل عددا يصل إلى ٣٠٠ ٣ من أفراد الشرطة المدنية، وعددا يصل إلى ١٦ من وحدات الشرطة المشكلة، **ويعرب عن تصميمه** على إبقاء قوام البعثة وهيكلها قيد الاستعراض المنتظم، آخذا في الحسبان تطور الحالة في الميدان، ودون المساس بما تضطلع به البعثة حاليا من عمليات وولاية على النحو المنصوص عليه في القرار ١٥٩٠ (٢٠٠٥)؛

٤ - **يعرب** عن اعتزامه النظر في الإذن بإجراء تعزيزات إضافية مؤقتة ممكنة في العنصر العسكري في بعثة الأمم المتحدة في السودان، بناء على طلب الأمين العام، في حدود مستويات القوات التي أوصى بها في الفقرة ٨٧ من تقريره المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦؛

٥ - **يطلب** إلى الأمين العام التشاور، بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي، وبالتباحث الوثيق والمتواصل مع أطراف اتفاق دارفور للسلام، بما في ذلك حكومة الوحدة الوطنية، بشأن خطة وجدول زمني للانتقال من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى عملية للأمم المتحدة في دارفور، **ويقرر** أن يبدأ نشر العناصر المبينة في الفقرات ٤٠ إلى ٥٨ من تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦ في موعد لا يتجاوز ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦؛ وأن يجري بعد ذلك، كجزء من عملية الانتقال إلى عملية للأمم المتحدة، نشر قدرات إضافية في أقرب وقت مستطاع عمليا، وأن تنتقل مسؤولية دعم تنفيذ اتفاق دارفور للسلام من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى بعثة الأمم المتحدة في السودان عند انتهاء ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، وعلى ألا يتجاوز ذلك في جميع الأحوال ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦؛

٦ - **يلاحظ** أن اتفاق مركز القوات المبرم مع السودان، بشأن بعثة الأمم المتحدة في السودان، بالصيغة الواردة في القرار ١٥٩٠ (٢٠٠٥)، ينطبق على عمليات بعثة الأمم المتحدة في السودان في جميع أنحائه، بما في ذلك في دارفور؛

٧ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يتخذ الخطوات اللازمة لتعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان من خلال استخدام موارد الأمم المتحدة القائمة والإضافية بهدف الانتقال إلى عملية للأمم المتحدة في دارفور، **ويأذن** للأمين العام خلال هذه الفترة الانتقالية بتقديم الدعم طويل الأجل إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان على النحو المبين في تقرير

الأمين العام المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦، بما في ذلك توفير الأصول الجوية، ومعدات التنقل البري، والتدريب، والدعم الهندسي واللوجستي، وقدرات الاتصالات المتنقلة، وتوفير مساعدة إعلامية واسعة؛

٨ - **يقرر** أن تتمثل ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان العاملة في دارفور في دعم تنفيذ اتفاق دارفور للسلام المؤرخ ٥ أيار/مايو ٢٠٠٦ واتفاق انجامينا بشأن وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية في الصراع الدائر في دارفور (''الاتفاقان'')، بوسائل منها أداء المهام التالية:

(أ) رصد تنفيذ الأطراف للفصل ٣ (''وقف إطلاق النار الشامل والترتيبات الأمنية النهائية'') من اتفاق دارفور للسلام واتفاق انجامينا بشأن وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية في الصراع الدائر في دارفور، والتحقق من ذلك التنفيذ؛

(ب) مراقبة ورصد تحركات الجماعات المسلحة، وإعادة نشر القوات في مناطق انتشار بعثة الأمم المتحدة في السودان بالوسائل البرية والجوية وفقا للاتفاقين؛

(ج) التحقيق في انتهاكات الاتفاقين والإبلاغ عن الانتهاكات للجنة وقف إطلاق النار؛ وكذلك التعاون والتنسيق، بالاشتراك مع الأطراف الفاعلة الدولية الأخرى، مع لجنة وقف إطلاق النار واللجنة المشتركة والوحدة المشتركة لتيسير ورصد المساعدات الإنسانية المنشأة عملا بأحكام الاتفاقين، بوسائل منها توفير المساعدة التقنية والدعم اللوجستي؛

(د) الحفاظ، بوجه خاص، على وجود مناطق رئيسية، مثل المناطق الحاجزة المنشأة عملا باتفاق دارفور للسلام، والمناطق الواقعة داخل مخيمات المشردين داخليا والمناطق المتروعة السلاح المحيطة بمخيمات المشردين داخليا والواقعة داخلها، من أجل دعم إعادة بناء الثقة وتثبيط اللجوء إلى العنف، لا سيما عن طريق ردع استخدام القوة؛

(هـ) رصد الأنشطة العابرة للحدود التي تضطلع بها جماعات مسلحة على طول حدود السودان مع تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، لا سيما عن طريق عمليات منتظمة للاستطلاع البري والجوي؛

(و) المساعدة في وضع وتنفيذ برنامج شامل ومستدام لنزع سلاح المقاتلين السابقين والنساء والأطفال المرتبطين بالمقاتلين، وتسريحهم وإعادة إدماجهم، على نحو ما دعا إليه اتفاق دارفور للسلام ووفقا لأحكام القرارين ١٥٥٦ (٢٠٠٤) و ١٥٦٤ (٢٠٠٤)؛

(ز) مساعدة الأطراف، بالتعاون مع الأطراف الدولية الفاعلة الأخرى، على التحضير للاستفتاءات المنصوص عليها في اتفاق دارفور للسلام، وإجرائها؛

(ح) مساعدة أطراف الاتفاقين في زيادة فهم عملية السلام ودور بعثة الأمم المتحدة في السودان، بوسائل منها تنظيم حملة إعلامية فعالة موجهة إلى جميع قطاعات المجتمع بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي؛

(ط) التعاون الوثيق مع رئيس عملية الحوار والتشاور بين الأطراف في دارفور، ومدّه بالدعم والمساعدة التقنية، وتنسيق أنشطة باقي وكالات الأمم المتحدة لهذا الغرض، ومساعدة الأطراف، في عملية الحوار والتشاور بين الأطراف في دارفور، على معالجة الحاجة إلى نهج جامع يشمل دور المرأة، إزاء المصالحة وبناء السلام؛

(ي) مساعدة الأطراف في اتفاق دارفور للسلام، بالتنسيق مع برامج المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف، في إعادة هيكلة مرفق الشرطة في السودان، بما يتماشى وأنشطة الشرطة التي تتسم بالديمقراطية، من أجل وضع برنامج لتدريب أفراد الشرطة وتقييمهم، والمساعدة من جهة أخرى في تدريب أفراد الشرطة المدنية؛

(ك) مساعدة الأطراف في اتفاق دارفور للسلام في تعزيز سيادة القانون، بما في ذلك إقامة جهاز قضائي مستقل، وحماية حقوق الإنسان لشعب السودان بأكمله من خلال وضع استراتيجية شاملة ومنسقة تهدف إلى مكافحة الإفلات من العقاب والإسهام في استتباب السلام والاستقرار على المدى الطويل، ومساعدة الأطراف في اتفاق دارفور للسلام في تطوير الإطار القانوني الوطني وتدعيمه؛

(ل) تأمين وجود أفراد وقدرات وخبرات كافية في مجالي حقوق الإنسان والمسائل الجنسانية داخل بعثة الأمم المتحدة في السودان، من أجل الاضطلاع بمهام تعزيز حقوق الإنسان وحماية المدنيين ورصد الأنشطة التي تولي اهتماماً خاصاً لاحتياجات المرأة والطفل.

٩ - **يقرر كذلك** أن تشمل الولاية التي ستضطلع بها في دارفور بعثة الأمم المتحدة في السودان ما يلي أيضا:

(أ) العمل في حدود قدراتها ومناطق انتشارها على أن تيسر وتنسق، بالتعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، العودة الطوعية للاجئين والمشردين داخليا، والمساعدة الإنسانية بوسائل منها المساعدة على تهيئة الظروف الأمنية الضرورية في دارفور؛

(ب) الإسهام في الجهود الدولية الرامية إلى حماية حقوق الإنسان في دارفور وتعزيزها ورصدها، فضلا عن تنسيق الجهود الدولية الهادفة إلى حماية المدنيين، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات الضعيفة، بما في ذلك المشردون داخليا، واللاجئون العائدون، والنساء والأطفال؛

(ج) مساعدة الأطراف في الاتفاقين، بالتعاون مع شركاء دوليين آخرين في قطاع الإجراءات المتعلقة بالألغام، عن طريق تقديم المساعدة الإنسانية لإزالة الألغام، وإسداء المشورة التقنية، والتنسيق، وكذلك وضع برامج للتوعية بخطر الألغام لصالح قطاعات المجتمع كافة؛

(د) المساعدة في معالجة القضايا الأمنية الإقليمية بالاتصال الوثيق مع الجهود الدولية من أجل تحسين الوضع الأمني في المناطق المجاورة على طول الحدود بين السودان وتشاد، وبين السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى، بوسائل منها إقرار وجود متعدد الأبعاد يتألف من موظفي اتصال معنيين بالشؤون السياسية والإنسانية والعسكرية وشؤون الشرطة المدنية في مواقع رئيسية في تشاد، بما في ذلك داخل مخيمات المشردين داخليا واللاجئين، وإن لزم الأمر، في جمهورية أفريقيا الوسطى، والإسهام في تنفيذ الاتفاق الموقع بين السودان وتشاد في ٢٦ مايو/يوليه ٢٠٠٦؛

١٠ - **يدعو** جميع الدول الأعضاء إلى أن تكفل تنقُّل جميع الأفراد بحرية وسرعة ودون عراقيل إلى السودان، وكذلك حركة المعدات والمؤن والإمدادات وغيرها من السلع، بما فيها المركبات وقطع الغيار التي يكون استخدامها مقصورا على البعثة ومهامها الرسمية في دارفور؛

١١ - **يطلب** إلى الأمين العام إطلاع المجلس بانتظام على التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق دارفور للسلام، واحترام وقف إطلاق النار، وتنفيذ الولاية التي تضطلع بها في دارفور بعثة الأمم المتحدة في السودان، وتقديم تقرير إلى مجلس الأمن حسب الاقتضاء، بشأن الخطوات المتخذة لتنفيذ هذا القرار وأي تقصير في الامتثال لمقتضياته؛

١٢ - **وإذ يتصرف** بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

(أ) **يقرر** الإذن لبعثة الأمم المتحدة في السودان باستعمال جميع الوسائل اللازمة، في مناطق انتشار قواتها وحسبما تراه في حدود قدراتها، من أجل:

- حماية أفراد الأمم المتحدة ومرافقها ومنشآتها ومعداتها، وكفالة أمن وحرية تنقل أفراد الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني، وأفراد لجنة الرصد والتقييم، ومنع

الجماعات المسلحة من تعطيل تنفيذ اتفاق دارفور للسلام، دون المساس بمسؤولية حكومة السودان، وحماية المدنيين المعرضين لخطر العنف البدني؛

- دعم التنفيذ المبكر والفعال لاتفاق دارفور للسلام، ومنع الاعتداءات والتهديدات التي تستهدف المدنيين؛

- القيام، حسب الاقتضاء، بمصادرة أو جمع الأسلحة أو أي أعتدة تتصل بها يشكل وجودها في دارفور انتهاكا للاتفاقين وللتدابير المفروضة بموجب الفقرتين ٧ و ٨ من القرار ١٥٥٦، والتخلص من هذه الأسلحة والأعتدة المتصلة بها على النحو المناسب؛

(ب) **يطلب** إلى الأمين العام وحكومتي تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى إبرام اتفاقي مركز القوات في أقرب وقت ممكن، مع الأخذ بعين الاعتبار قرار الجمعية العامة ٨٢/٥٨ بشأن نطاق الحماية القانونية المنصوص عليها في الاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، **ويقرر** أنه، ريثما يتم إبرام هذا الاتفاق مع أي من البلدين، يُطبَّق بصورة مؤقتة اتفاق مركز القوات النموذجي المؤرخ ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ (A/45/594) فيما يتعلق بقوات بعثة الأمم المتحدة في السودان العاملة في ذلك البلد؛

١٣ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس تقريرا عن حماية المدنيين في مخيمات اللاجئين والمشردين داخليا في تشاد، وسبل تحسين الوضع الأمني في الجانب التشادي من الحدود مع السودان؛

١٤ - **يدعو** الأطراف في اتفاق دارفور للسلام إلى احترام التزاماتها وتنفيذ الاتفاق دون تأخير، **ويحث** الأطراف التي لم توقع الاتفاق بعد على أن تفعل ذلك دون تأخير، وألا تتصرف على أي نحو يعيق تنفيذ الاتفاق، **ويؤكد مجددا** عزمه على أن يتخذ، لأسباب منها الاستجابة لطلب من الاتحاد الأفريقي، تدابير قوية وفعالة، من قبيل تجميد الأصول أو حظر السفر، في حق أي فرد أو جماعة تنتهك اتفاق دارفور للسلام أو تحاول منع تنفيذه أو ترتكب انتهاكات لحقوق الإنسان؛

١٥ - **يقرر** إبقاء المسألة قيد نظره.

S/RES/1709 (2006)

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.: General
22 September 2006

القرار ١٧٠٩ (٢٠٠٦)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٥٣٢ المعقودة في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته السابقة، ولا سيما القرارات ١٧٠٦ (٢٠٠٦) المؤرخ ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٦، و ١٦٧٩ (٢٠٠٦) المؤرخ ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٦، و ١٦٦٣ (٢٠٠٦) المؤرخ ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٦، و ١٦٥٣ (٢٠٠٦) المؤرخ ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، و ١٦٢٧ (٢٠٠٥)، المؤرخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، و ١٥٩٠ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٥، وإلى بيانات رئيسه، ولا سيما البيان المؤرخ ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٦ (S/PRST/2006/5)، المتعلقة بالحالة في السودان،

وإذ يعيد تأكيد التزامه بسيادة السودان ووحدته واستقلاله وسلامة أراضيه، وبقضية السلام،

وإذ يلاحظ بقلق بالغ القيود المفروضة على تحركات بعثة الأمم المتحدة ومعداتها، وما لتلك القيود من أثر سلبي على قدرة البعثة على الاضطلاع بولايتها على نحو فعال،

وإذ يعرب عن بالغ قلقه إزاء استمرار تدهور الحالة الإنسانية في دارفور، وإذ يكرر، وبأقوى العبارات، الحاجة إلى أن تضع جميع أطراف الصراع في دارفور حدا للعنف والأعمال الوحشية في تلك المنطقة،

وإذ يقرر أن الحالة في السودان لا تزال تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين،

١ - **يقرر** تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان لغاية ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، بنيَّة تجديد تلك الولاية لفترات أخرى؛

٢ - **يقرر** أن يُبقي هذه المسألة قيد نظره الفعلي.

06-53164 (A)

الأمم المتحدة

S/RES/1627 (2005)

مجلس الأمن

Distr.: General
23 September 2005

القرار ١٦٢٧ (٢٠٠٥)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٢٦٩ المعقودة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته السابقة، ولا سيما القرار ١٥٩٠ المؤرخ ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٥، وإلى بيانات رئيسه المتعلقة بالسودان،

وإذ يعيد تأكيد التزامه بسيادة السودان ووحدته واستقلاله وسلامة أراضيه،

وإذ يكرر الإعراب عن مواساته وتعازيه لوفاة النائب الأول للرئيس الدكتور جون قرنق دمبيور في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٥؛ **وإذ يثني** على حكومة السودان ونائب الرئيس سالفا كير مايارديت للجهود المستمرة من أجل توطيد دعائم السلام في السودان،

وإذ يرحب بتنفيذ حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان لاتفاق السلام الشامل المبرم في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، **وإذ يرحب** بوجه خاص بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية باعتبارها خطوة تاريخية هامة نحو تحقيق السلام الدائم في السودان،

وإذ يحث الطرفين على الوفاء بالالتزامات التي لم يوفيا بها بعد حيال اتفاق السلام الشامل، ولا سيما القيام، على سبيل الأولوية، بإنشاء اللجنة المعنية بالتفييم،

وإذ يقرر أن الحالة في السودان لا تزال تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين،

وإذ يعرب عن تقديره لالتزامات البلدان المساهمة بقوات لدعم بعثة الأمم المتحدة في السودان، **وإذ يشجع** على نشر تلك القوات لتمكين البعثة من دعم تنفيذ اتفاق السلام الشامل في حينه،

05-52155 (A)
0552155

١ - **يقرر** تمديد ولاية البعثة حتى ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٦، مع اعتزام تجديدها لفترات أخرى؛

٢ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس مرة كل ثلاثة أشهر تقريرا عن تنفيذ ولاية البعثة، بما في ذلك عملها من أجل تعزيز جهود بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان لتوطيد السلام في دارفور؛

٣ - **يحث** البلدان المساهمة بقوات على أن تدرس بتأن رسالة الأمين العام المؤرخة ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٥ (A/57/710)، وأن تتخذ الإجراءات المناسبة لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب أفراد تابعين لها عاملين في البعثة، بما في ذلك إجراء تدريب للتوعية قبل الانتشار، وأن تتخذ الإجراءات التأديبية وغيرها من الإجراءات الضرورية لكفالة المساءلة التامة في حالات سوء السلوك التي يقع فيها أفراد تابعون لها؛

٤ - **يقرر** أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

الأمم المتحدة

S/RES/1574 (2004)

مجلس الأمن

Distr.: General
19 November 2004

القرار ١٥٧٤ (٢٠٠٤)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٠٨٢، المعقودة في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ في نيروبي

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته ١٥٤٧ (٢٠٠٤) المؤرخ ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، ١٥٥٦ (٢٠٠٤) المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤ و ١٥٦٤ (٢٠٠٤) المؤرخ ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ وبيانات رئيسه المتعلقة بالسودان،

وإذ يعيد تأكيد التزامه بسيادة السودان ووحدته واستقلاله وسلامته الإقليمية،

وإذ يشير إلى أهمية مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل والتعاون الإقليمي،

وإذ يعيد أيضا تأكيد تأييده لبروتوكول ماشاكوس المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٢ والاتفاقات اللاحقة المنبثقة منه،

وإذ يعرب عن تصميمه على مساعدة شعب السودان على تحقيق المصالحة الوطنية والاستقرار والسلام الدائمين وبناء سودان موحد ينعم بالرخاء تحترم فيه حقوق الإنسان وتكفل فيه الحماية لجميع المواطنين،

وإذ يشير إلى أنه رحب بالإعلان الموقع في ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ في نيروبي، كينيا والذي أكد فيه الطرفان موافقتهما على البروتوكولات الستة التي وقعتها حكومة السودان مع حركة/جيش تحرير شعب السودان وأعادت تأكيد التزامهما بإكمال المراحل المتبقية من المفاوضات،

وإذ يثني من جديد على الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وبخاصة حكومة كينيا التي ترأس اللجنة الفرعية المعنية بالسودان، لما تؤديانه من عمل وما تقدمانه من دعم

04-61687 (A)
0461687

متواصل تيسيرا لمحادثات السلام في نيروبي، **وإذ يحيي** الجهود التي يبذلها فريق مراقبة حماية المدنيين واللجنة العسكرية المشتركة في جبال النوبة وفريق التحقق والرصد دعما لعملية السلام، وإذ يعرب عن أمله في أن تواصل الهيئة الحكومية المعنية بالتنمية أداء دور حيوي خلال الفترة الانتقالية،

وإذ يشجع الطرفين على التعجيل بإبرام اتفاق سلام شامل وإذ يؤكد ضرورة أن يقوم المجتمع الدولي، بمجرد توقيع ذلك الاتفاق وبدء تنفيذه، بتوفير المساعدة من أجل تنفيذه،

وإذ يشدد على أن التقدم صوب فض الصراع في دارفور من شأنه أن يهيئ الظروف الصحيحة لتقديم تلك المساعدة،

وإذ يعرب عن بالغ القلق إزاء تصاعد العنف وانعدام الأمن بصورة متزايدة في دارفور وتردي الحالة الإنسانية واستمرار انتهاكات حقوق الإنسان وتكرر خروقات وقف إطلاق النار **وإذ يكرر** في هذا الصدد تأكيد أن من واجب جميع الأطراف تنفيذ الالتزامات المشار إليها في قراراته السابقة المتعلقة بالسودان،

وإذ يدين جميع أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي ترتكبها جميع الأطراف، **وإذ يشدد** على ضرورة عدم التأخر في مقاضاة مرتكبي جميع هذه الجرائم،

وإذ يشير في هذا الصدد إلى وجوب أن تحترم جميع الأطراف، بما فيها جماعات المتمردين السودانيين مثل حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان، حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، **وإذ يشير أيضا** إلى أن الحكومة السودانية منوط بها المسؤولية الرئيسية عن حماية السكان داخل أراضي البلد وصون القانون والنظام في ظل احترام حقوق الإنسان،

وإذ يؤكد أهمية إحراز مزيد من التقدم صوب حل الأزمة في دارفور، **وإذ يرحب** بالدور الحيوي الشديد التنوع الذي يؤديه الاتحاد الأفريقي تحقيقا لتلك الغاية، **وإذ يرحب** بقرار حكومة السودان المؤيد لتوسيع نطاق بعثة الاتحاد الأفريقي،

وإذ يحيط علما بتقريري الأمين العام المؤرخين ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ (S/2004/763) و ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ (S/2004/881)،

وإذ يساوره بالغ القلق بشأن الحالة في السودان وتأثيرها على السلام والأمن الدوليين والاستقرار في المنطقة،

١ - **يعلن** تأييده القوي لجهود حكومة السودان وحركة/جيش تحرير شعب السودان الرامية إلى التوصل إلى اتفاق سلام شامل، **ويشجع** الطرفين على مضاعفة جهودهما، ويرحب بتوقيع مذكرة تفاهم في نيروبي في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ بعنوان "إعلان بشأن اختتام مفاوضات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بشأن السلام في السودان" المرفقة بهذا القرار، والاتفاق على أن البروتوكولات الستة المشار إليها في إعلان نيروبي بتاريخ ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، تكوّن وتشكل اتفاق السلام الأساسي، **ويصادق** **تماما** على التزام الطرفين بالتوصل إلى اتفاق شامل نهائي بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، ويتوقع أن تنفذ تلك المذكرة على أتم وجه ومع توخي الشفافية في ظل الرقابة الدولية المناسبة؛

٢ - **يعلن** التزامه بالقيام، بمجرد إبرام اتفاق سلام شامل، بمساعدة شعب السودان في جهوده الرامية إلى بناء أمة مسالمة وموحدة يعمها الرخاء، على أن يكون مفهوما أن الطرفين يؤديان جميع التزاماتهما وبخاصة الالتزامات المتفق عليها في أبوجا، نيجيريا ونجامينا، تشاد؛

٣ - **يحث** بعثة التقييم المشتركة التابعة للأمم المتحدة على أن تواصل هي والبنك الدولي والطرفان، بالاشتراك مع الجهات المانحة الأخرى الثنائية والمتعددة الأطراف، الجهود الرامية إلى تهيئة المجال للمسارعة بتسليم مجموعة من المساعدات اللازمة للتعمير والتنمية الاقتصادية في السودان، مما يشمل المساعدة الإنمائية الرسمية إمكانية تخفيف عبء الديون وممارسة التجارة، بمجرد توقيع اتفاق سلام شامل وبدء تنفيذه؛

٤ - **يرحب** بمبادرة حكومة النرويج الرامية إلى عقد مؤتمر دولي للمانحين من أجل التعمير والتنمية الاقتصادية في السودان بمجرد توقيع اتفاق سلام شامل؛

٥ - **يرحب** باستمرار عمليات اللجنة العسكرية المشتركة، وفريق مراقبة حماية المدنيين وفريق التحقق والرصد توطئة لتنفيذ اتفاق سلام شامل وإنشاء عملية لدعم السلام تابعة للأمم المتحدة؛

٦ - **يعيد تأكيد** استعداده للنظر في تأسيس عملية لدعم السلام تابعة للأمم المتحدة، عند التوقيع على اتفاق سلام شامل، بغية دعم تنفيذ ذلك الاتفاق، **ويعيد تأكيد** طلبه إلى الأمين العام كي يقدم إلى المجلس، في أقرب فرصة ممكنة بعد التوقيع على اتفاق السلام الشامل، توصيات فيما يتعلق بحجم وهيكل وولاية هذه العملية، بما في ذلك جدول زمني لنشرها؛

٧ - **يرحب** بالأعمال التحضيرية التي نفذتها بالفعل بعثة الأمم المتحدة المتقدمة في السودان، المنشأة بموجب قراره ١٥٤٧ (٢٠٠٤)، **ويؤيد** التوصيات الواردة في تقريري الأمين العام المؤرخين ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ و ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، بشأن زيادة ملاك موظفي البعثة **وتمديد** ولايتها لمدة ثلاثة أشهر أخرى، حتى ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٥، ويدعو حركة/جيش تحرير السودان إلى الالتزام بالتعاون الكامل مع البعثة؛

٨ - **يدعو** جميع البلدان في المنطقة إلى بذل قصارى جهدها لتقديم الدعم الفعال في تنفيذ اتفاق سلام شامل بشكل كامل وفي الوقت الصحيح؛

٩ - **يؤكد على** أن إبرام اتفاق سلام شامل سيشكل إسهاما تجاه تحقيق السلام الدائم والاستقرار على امتداد السودان، ويسهم في الجهود الرامية إلى معالجة الأزمة في دارفور، **ويؤكد** ضرورة إيجاد نهج وطني شامل، يشمل دور المرأة، تجاه المصالحة وبناء السلام؛

١٠ - **يؤكد أهمية** إحراز تقدم في محادثات السلام في أبوجا، بين حكومة السودان وجيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة، بغية حل الأزمة في دارفور، **ويعرب عن إصراره** على أن تتفاوض جميع الأطراف في محادثات سلام أبوجا بنية سليمة تجاه التوصل إلى اتفاق عاجل، **ويرحب** بالتوقيع على البروتوكولين الإنساني والأمني، في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، ويحث الأطراف على تنفيذهما على وجه السرعة، ويتطلع إلى التوقيع المباكر على إعلان مبادئ من أجل التوصل إلى تسوية سياسية؛

١١ - **يطالب** بأن توقف الحكومة وقوات التمرد وجميع المجموعات المسلحة الأخرى جميع أعمال العنف والهجمات فورا، بما في ذلك عمليات الاختطاف، وأن تمتنع عن تهجير المدنيين قسريا، وتتعاون مع الجهود الإنسانية الدولية للإغاثة والرصد، وتكفل امتثال أعضائها للقانون الإنساني الدولي، وتيسر سلامة وأمن موظفي العمليات الإنسانية، وأن تشدد في كافة صفوفها على أهمية اتفاقاتها المتعلقة بالسماح للوكالات الإنسانية ولمن توظفه هذه الوكالات بالوصول والمرور بدون معوقات، بموجب قراره ١٥٠٢ (٢٠٠٣) المؤرخ ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٣، بشأن إفساح المجال أمام موظفي المساعدة الإنسانية كي يصلوا إلى السكان المحتاجين ووفقا لبروتوكولات أبوجا المؤرخة ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤؛

١٢ - **وفقا** لقراراته السابقة بشأن السودان، **يقرر** رصد امتثال الأطراف لالتزاماتها في ذلك الصدد، ورهنا بقرار آخر للمجلس، اتخاذ إجراء مناسب ضد أي طرف يخفق في الوفاء بالتزاماته؛

١٣ - **يعرب** عن **تأييده القوي** لقرارات الاتحاد الأفريقي بشأن زيادة عدد أفراد بعثته في دارفور إلى ٣ ٣٢٠ فردا وتعزيز ولايتها كي تشمل المهام المدرجة في الفقرة ٦ من البيان الختامي لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد، المؤرخ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، **ويحث** الدول الأعضاء على توفير المعدات والموارد اللوجستية والمالية والمادية والموارد الأخرى اللازمة، **ويحث** حكومة السودان وجميع المجموعات المتمردة في دارفور على التعاون الكامل مع الاتحاد الأفريقي؛

١٤ - **يكرر تأكيد** دعوته إلى الدول الأعضاء كي تقدم تبرعات عاجلة وسخية للجهود الإنسانية الجارية في السودان وتشاد؛

١٥ - **يدعو** جميع الأطراف إلى التعاون الكامل مع اللجنة الدولية للتحقيق التي أنشأها الأمين العام، حسب ما جرى تحديده في رسالة الأمين العام المؤرخة ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2004/812)، والتي ستبلغ نتائجه إلى مجلس الأمن؛

١٦ - **يكرر تأكيد** أهمية نشر المزيد من مراقبي حقوق الإنسان في دارفور؛

١٧ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يطلعه بصفة منتظمة على التطورات في السودان، وأن يقدم أية توصيات بشأن اتخاذ إجراءات لكفالة تنفيذ هذا القرار وقراراته السابقة بشأن السودان؛

١٨ - **يقرر** أن يبقي المسألة قيد نظره.

S/RES/1574 (2004)

المرفق

إعلان بشأن اختتام مفاوضات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (الإيغاد) المتعلقة بالسلام في السودان

جيجيري، نيروبي: الجمعة ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤

حيث إن حكومة جمهورية السودان والحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان (الطرفان) قد أعادا التأكيد في إعلان نيروبي المؤرخ ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ على المرحلة النهائية لمفاوضات السلام في السودان الجارية تحت رعاية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (الإيغاد)، واتفاقهما على النصوص الستة، بما فيها بروتوكول ماشاكوس وكذا النصوص المتعلقة بتقاسم السلطة، وتقاسم الثروة، والترتيبات الأمنية، وحل النزاع في منطقة جنوب كردفان/جبال النوبة، والنيل الأزرق، ومنطقة أبيي؛

وحيث إن الطرفين تعهدا من جديد في بيان صحفي مشترك مؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، ''بوضع الصيغة النهائية لاتفاق السلام الشامل وإبرامه تسليما منهما بأن الإتمام الفوري لعملية السلام أساسي للشعب السوداني قاطبة لأنه سيعمل على حل كافة التحديات التي تواجه البلد''.

وإذ يقران بالتقدم المحرز حتى الآن في الترتيبات الأمنية وتفاصيل وقف إطلاق النار بما فيها العمل الوفير الذي تم إنجازه في مرفقي طرائق التنفيذ؛

وإذ يعلنان أن اختتام المبادرة التي ترعاها الإيغاد مسألة محورية في اتفاق السلام الشامل في السودان بما في ذلك حل النزاع في دارفور؛

فإن الطرفين يؤكدان بمقتضى هذا أن البروتوكولات الستة المشار إليها في إعلان نيروبي المؤرخ ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، تشكل صلب اتفاق السلام ويدعوان بالتالي مجلس الأمن بالأمم المتحدة في جلسته المعقودة في نيروبي إلى اعتماد قرار يؤيد البروتوكولات الستة.

ويعلن الطرفان كذلك التزامهما بالتعجيل بإتمام المفاوضات بشأن المرفقين المتعلقين بترتيبات وقف إطلاق النار وطرائق التنفيذ حتى يتأتى إبرام وتوقيع اتفاق السلام الشامل في موعد أقصاه ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

(توقيع)	(توقيع)
السيد المحترم يحيى حسين بابيكر	الرائد نيال دنغ نيال
عن حكومة جمهورية السودان	عن الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان

بشهادة: (توقيع)

الفريق لازارو ك. سميو (المتقاعد)
نيابة عن مبعوثي الهيئة الحكومية الدولية
المعنية بالتنمية (إيغاد)

(توقيع)

د. يان برونك
الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة

بحضور:

مجلس الأمن للأمم المتحدة

(توقيع)

السفير عبد الله بعلي
الممثل الدائم للجزائر لدى الأمم المتحدة

(توقيع)

السفير اسماعيل عاسبار مارتنس
الممثل الدائم لأنغولا لدى الأمم المتحدة

(توقيع)

السفير جويل أديشي
الممثل الدائم لبنن لدى الأمم المتحدة

(توقيع)

السفير رونالدو ساردنبرغ
الممثل الدائم للبرازيل لدى الأمم المتحدة

(توقيع)

السفير هيرالدو مونيوس
الممثل الدائم لشيلي لدى الأمم المتحدة

(توقيع)

السفير وانغ غوانجيا
الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

(توقيع)

السفير جان - مارك دولاسابلير
الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة

(توقيع)

السفير عونتر بلوهر
الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة

(توقيع)
السفير منير أكرم
الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة

(توقيع)
السفير لاورو باخاء الأبن
الممثل الدائم للفلبين لدى الأمم المتحدة

(توقيع)
السفير مهنيا موتوك
الممثل الدائم لرومانيا لدى الأمم المتحدة

(توقيع)
السفير أندرى دنيسوف
الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

(توقيع)
السفير خوان أنتونيو يانيس - بارنويفو
الممثل الدائم لإسبانيا لدى الأمم المتحدة

(توقيع)
السفير إمير جونز باري
الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة

(توقيع)
السفير جون دانفورث
الممثل الدائم للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة